

آراء الخليل اللغوية والنحوية في كتاب المقتضب للمبرد

المدرس الدكتور محمد ضياء الدين خليل إبراهيم

كلية الإمام الأعظم الجامعة / بغداد قسم اللغة العربية

Mohammad_80d@yahoo.com

Views of Al-Khaleel linguistic and grammatical in a book of Al-Muqtadhab

By Al-Mubarad

Prepared by

The Instructor Dr. Mohammed Dhiya Aldin Khalil Ibrahim

Imam Aladham University College / Baghdad

ملخص البحث:

نقل المبرد عن الخليل آراء كثيرة تتعلق بالقضايا اللغوية والنحوية نشرها في كتابه المقتضب، فأردنا في بحثنا هذا أن نقف عند هذه الآراء، وعلى موقف المبرد من الخليل، ورأيه في المسائل التي كان ينقلها عنه، ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسية، هي:

المبحث الأول: وقد جاء بعنوان: ((التعريف بالخليل والمبرد))، وقد اشتمل على مطلبين، الأول: التعريف بالخليل بن أحمد الفراهيدي والمطلب الثاني: جاء بعنوان التعريف بأبي العباس المبرد.

وأما المبحث الثاني: فقد جاء بعنوان: ((آراء الخليل اللغوية))، وقد تضمن مطلبين، المطلب الأول جاء بعنوان: ((الحروف في النطق وبناء الكلمة عند الخليل))، وقد تناولنا في هذا المطلب: مسألة النطق بصوت الحرف واسمه، وحروف الزيادة، والهمزة، و(أل).

وأما المطلب الثاني: فقد جاء بعنوان: ((المسائل المتعلقة بالحذف عند الخليل))، وقد تناولنا في هذا المطلب: مسألة حذف الواو والياء بعد ضمير المفرد المذكر، وحذف الألف من (إقامة) أو (إقالة) لالتقاء الساكنين، والإعلال بالقلب في الصوت، والقلب المكاني بتبادل الأصوات.

وأما المبحث الثالث، فقد جاء بعنوان: ((آراء الخليل النحوية))، وقد قُسم على مطلبين: الأول وقد تناولنا فيه: الأدوات النحوية بين البساطة والتركيب، وتناولنا فيه ثلاثة أدوات، هي: لن، وإن، ومهما، والمطلب الثاني تناولنا فيه: مسائل تتعلق باسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعاً، وعامل النصب بعد أدوات النصب في الفعل المضارع... الخ.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين، سيدنا ومولانا محمد المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فإن في حفظ الله عز وجل لكتابه العزيز، حفظاً للسان العربي المبين، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وإن من كرم الله سبحانه وتعالى على عباده، أن اختار منهم جنوداً يذودون عن لغة القرآن، ويقومون على أمرها خير قيام، في كل زمان ومكان، بعلمهم تصان اللغة، وبجهادهم يتحقق وعد الله عز وجل، وقد قام سلف هذه الأمة بواجبهم تجاه هذه اللغة الشريفة خير قيام.

فأولوها عنايتهم وأوضحوا خصائصها، وأبرزوا مميزاتهما، وكانت تلك العناية موجهة إلى اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم، الذي يستمد منه المسلمون روح الإيمان الذي يضيء لهم طريق حياتهم في الدنيا وبعد مماتهم في الآخرة.

ولا عجب من ذلك، فهو اللسان الذي أنزل به القرآن الكريم، قال

تعالى: ((مُبِينٍ عَرَبِيٍّ بِلِسَانٍ)) (الشعراء: ١٩٥)، وقال

تعالى: ((لِحَفِظْتُمْ لَهُ، وَإِنَّا لَدِكْرُنَا لَنَاحِنُ إِنَّا)) (الحجر: ٩)، وهذه مؤلفاتهم تشهد على صدق نياتهم،

وإخلاص أعمالهم، فرحمهم الله، وجزاهم عنا خير الجزاء.

وقد قيض الله لهذه اللغة علماء عاملين، وفقوا لجمعها من أفواه العرب، ودراستها واستخراج أصولها وقواعدها، والسنن المرعية التي كان تراعيها العرب في حديثها وكلامها، ومن هؤلاء العلماء العاملين: الخليل والمبرد.

فقد قضى الخليل حياة حافلة بالمنجزات الضخمة، والأعمال الخالدة، وعاش عيشة كفاف، وزهد في الدنيا، ولم يرج مؤملاً، ولم يهن نفسه بطلب الجدوى، ونذر نفسه للعلم حتى سهل قياده، فكان ذروة شامخة تتحط عنها الذرى، وفتح الزمان عينيه بعد إغماضه وإذا بالبصرة أم الدنيا علماً وإذا بالخليل عنوانها البارز، وعالمها الفذ، وإذا بالعيون تشخص إليها، وبالآذان تصيخ السمع إلى أخبارها وأخبار نابغتها العظيم الذي ملأ دنياها علماً وإبداعاً وخلقاً وتواضعاً وزهداً وهو يعيش في خُص لا يشعر به أحد.

وقد أعجب الدارسون بسعة اطلاعه، وطول تتبعه، ودقة ملاحظته، وثقوب فطنته، وحنقه في الاستهلال والاستنباط، حتى كان يونس بن حبيب، يقول: كان الخليل بن أحمد ((يستدل بالعربية على سائر اللغات ذكاءً منه وفطنة))^(١)، حتى أجمع الدارسون المعاصرون أنه كان أفرس الناس ببيت الشعر، وأصدقهم لساناً، وكانوا لا يباليون إذا أخذوا عنه خبراً، أو أنشدهم شعراً ألا يسمعه من صاحبه^(٢)، ثقةً به.

وعلى الرغم من أن الخليل لم يصنف كتاباً كبيراً في النحو، إلا أن ما قدمه للدرس النحوي وأصوله وموضوعاته، مما لا يمكن انكاره، وهو ما تضمنه (الكتاب) الذي هو ممّا أملاه الخليل وحفظه سيبويه.

فقد كان سيبويه أكثر نقلاً في (الكتاب) عنه، فكان الكتاب سجلاً حافلاً بآراء الخليل في النحو والصرف، وكان سيبويه كثيراً ما يحكي عن الخليل بقوله: ((وسألته))، أو ((قال))، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل بن أحمد، وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وأثبت من حمل عنه.

وأما المبرد فيعد كذلك من كبار النحويين الذين ختمت بهم المدرسة البصرية، وهو أول من تجرأ على كتاب سيبويه، وغلط إمام النحوسيبويه في كتابه الموسوم بـ ((مسائل الغلط))، ولم يجرؤ على هذا الصنيع أحد قبله، إلى أن جاء ابن ولاد وانتصر لسيبويه في كتابه ((الانتصار لسيبويه على المبرد)).

والمبرد لم يكن نحويًا فحسب، وإنما كان لغويًا ومتأدياً، وقد تجلّى علمه باللغة وروايته لها، وتدوقه للأدب في كتابه (الكامل) الذي جمع فيه بين اللغة والأدب والنحو والتصريف، وقد وصفه ابن خلدون بقوله: ((سمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول فن الأدب وأركانه أربعة دواوين، وهي: أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها، وفروع عنها))^(٣).

وأما كتابه المقتضب فهو يعد كذلك من أقدم كتب النحو والصرف التي وصلت إلينا بعد كتاب إمام النحويين سيبويه، فهو كتاب عظيم الشأن، جليل القدر، اكتسب تلك الصفتين من جلاله صاحبه وعظم شأنه في الدراسات النحوية والصرفية.

إذن فالخليل والمبرد لها شأن كبير في مجال الدراسات اللغوية ولاسيما النحوية منها، فالأول يعد رأس المدرسة البصرية، والثاني هو خاتمة المحققين وآخر من ختمت به هذه المدرسة النحوية. وقد نقل المبرد عن الخليل آراء كثيرة تتعلق بالقضايا اللغوية والنحوية نثرها في كتابه المقتضب، فأردنا في بحثنا هذا أن نقف عند هذه الآراء، وعلى موقف المبرد من الخليل، ورأيه

في المسائل التي كان ينقلها عنه، وكما جاء بحثنا هذا رغبةً منا في العيش مع نصوص النحويين الذين وضعوا لنا الأسس والقواعد التي قام عليها هذا العلم الجليل، وعلى رأسهم إمام النحويين الخليل ومن ثم سيبويه والأخفش والجرمي والمازني والمبرد وغيرهم. ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، هي:

المبحث الأول: وقد جاء بعنوان: ((التعريف بالخليل والمبرد))، وقد اشتمل على مطلبين، الأول: التعريف بالخليل بن أحمد الفراهيدي من جهة: اسمه ونسبه، ولادته ونشأته، وثقافته واسبابته، وتلامذته، ومصنفاته، ووفاته. والمطلب الثاني: جاء بعنوان التعريف بأبي العباس المبرد، من جهة: اسمه ونسبه، وكنيته، ولادته ونشأته، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته العلمية، وآثاره ومصنفاته، ووفاته.

وأما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان: ((آراء الخليل اللغوية))، وقد تضمن مطلبين، المطلب الأول جاء بعنوان: ((الحروف في النطق وبناء الكلمة عند الخليل))، وقد تناولنا في هذا المطلب: مسألة النطق بصوت الحرف واسمه، وحروف الزيادة، والهزمة، و(أل).

وأما المطلب الثاني: فقد جاء بعنوان: ((المسائل المتعلقة بالحدف عند الخليل))، وقد تناولنا في هذا المطلب: مسألة حذف الواو والياء بعد ضمير المفرد المذكر، وحذف الألف من (إقامة) أو (إقاله) لانتقاء الساكنين، والإعلال بالقلب في الصوت، والقلب المكاني بتبادل الأصوات.

وأما المبحث الثالث، فقد جاء بعنوان: ((آراء الخليل النحوية))، وقد قُسم على مطلبين: الأول وقد تناولنا فيه: الأدوات النحوية بين البساطة والتركيب، وتناولنا فيه ثلاث أدوات، هي: لن، وإذن، ومهما، والمطلب الثاني تناولنا فيه: مسائل تتعلق باسم لا النافية للجنس إذا كان مثني أو مجموعاً، والاسم المنادى المعطوف بين الرفع والنصب... الخ.

وقد تناولنا في بحثنا هذا موضوعات مختلفة تتصل باللغة والنحو، مستمدة من آراء الخليل عن هذه الموضوعات، وموقف المبرد منها، وبما أننا نقول عن الخليل قد بلغت (٤٠) نقلاً، فقد قمنا بأخذ نماذج من هذه المنقولات التي فيها موقف واضح وصريح للخليل والمبرد تجاه هذه الموضوعات، فضلاً عن موقف المبرد من الخليل بالمتابعة أو المخالفة وقد أَلحَقْنَا في نهاية البحث ملحقاً بالآراء المنسوبة للخليل الواردة في المقتضب.

وأما منهجنا في البحث فيقوم على ما يأتي: أننا نقدم بين يدي المسألة مدخلاً وتمهيداً يتضح من خلاله أبعاد الموضوع، ثم نذكر في أثناء هذه المعالجات رأي الخليل المنقول من المقتضب وتعليق المبرد عليه، ثم نذكر آراء العلماء والنحويين المختلفة في هذه المسألة المعروضة، وإذا كان هناك وجه للترجيح مدعوماً بالأدلة رجحنا وإلا فلا.

وختاماً: نرجو أن تكون هذه الدراسة قد أعطت الموضوع حقه، وأن يفيد منها الباحثون، مثلما أفاد البحث من غيره.

المبحث الأول

التعريف بالخليل والميرد

المطلب الأول: التعريف بالخليل بن أحمد الفراهيدي:

أولاً: اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميمي الفراهيدي، الأزدي، البصري، النحوي، اللغوي، وفراهيد حيٌّ من أزد عُمَانَ^(٤). ويقال: إنَّ أباه أوَّلَ من سَمِّيَ بأحمد بعد رسول الله (ﷺ)^(٥).

ثانياً: ولادته ونشأته:

ولد الخليل بن أحمد في البصرة سنة (١٠٠هـ) ونشأ فيها، وغلب على حياته الفقر، وكان يقيم في خُصٍّ له بالبصرة، لا يقدر على فِلْسَيْنِ، والناس يفتاتون بعلمه الأموال، وهو يفتات من بستان له خلفه أبوه بالخريبة^(٦).

ثالثاً: ثقافته وإساتذته:

تلقى الخليل بن أحمد علومه على علماء عصره، فأخذ النحو عن عيسى بن عمرو التقي (ت ١٤٩هـ)، وأبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وروى الحروف عن عاصم بن أبي النجود، وعبد الله بن كثير، وهو من المقلين عنهما، وحدث عن أيوب بن أبي تميمة السخيتاني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان^(٧).

وكان في أول أمره إباضياً، فتحول إلى مذهب أهل السنة، قال الأصمعي: كادت الإباضية تغلب على الخليل، حتى منَّ الله عليه بمجالسة أيوب^(٨).

وهو سيد أهل الأدب قاطبةً في علمه وزهده، وغايةً في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه، وأول من استخرج العروض، وحصر أشعار العرب بها^(٩). وأعلم الناس وأذكاهم، وأفضل الناس واتقاهم، وكان من الزهاد في الدنيا، والمنقطعين إلى العلم^(١٠).

وقد كان آيةً في الذكاء، وكان الناس يقولون: لم يكن للعرب بعد الصحابة أذكى منه وأجمع، وهو مفتاح العلوم ومصرفها^(١١).

رابعاً: تلامذته:

وقد أخذ عنه خلق كثير، من أشهرهم: عمرو بن عثمان سيبويه، والنضر بن شميل، وأبو فيد مؤرج بن عمر السدوسي العجلي، وعلي بن نصر الجهضمي، والأصمعي، وهارون بن موسى

النحوي، ووهب بن جرير، وحماد بن سلمة بن دينار، وأبو سليمان كيسان بن معرّف، وبكار بن عبد الله العودي، وآخرون غيرهم^(١٢).

خامساً: مصنفاته:

ولللخيل مصنفات كثيرة، منها: كتاب العين، وكتاب النغم، والجمل، والعروض، والشواهد، والنقط والشكل، والايقاع^(١٣).

سادساً: وفاته:

توفي الخليل (رحمه الله) سنة سبعين ومائة، وقيل سنة خمس وسبعين، وقيل: سنة سبع وسبعين، وقيل سنة ستين ومائة.

والأظهر والأغلب أنها سنة خمس وسبعين ومائة، وله من العمر أربع وسبعين سنة^(١٤).

المطلب الثاني: التعريف بأبي العباس المبرّد:

أولاً: اسمه ونسبه:

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير، الثمالي، الأزدي^(١٥).

ثانياً: كنيته ولقبه:

كنيته: أبو العباس، ويلقب بالمبرّد، وقد اختلف أصحاب التراجم في ضبط راء المبرّد، فبعضهم ضبطها بالفتح وضبطها آخرون بالكسر.

فأمّا الذين ذهبوا إلى ضبطها بالفتح، فأرجع أكثرهم سبب تلقّيه بذلك إلى دخوله غلاف مزملّة، توقيماً من ملاقاته صاحب الشرطة الذي دعاه للمنادمة والذاكرة، يقول ابن خلكان ((المبرّد: بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهمله، وهو لقب عُرفَ به، واختلف العلماء في سبب تلقّيه بذلك، فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج بن جوزي في كتاب (الألقاب) أنه قال: سئل المبرّد لم لُقبتَ بهذا اللقب؟ فقال: كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والذاكرة، فكرهت الذهاب إليه، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا _____ يعني غلاف مُزَمَّلَة فارغاً _____ فدخلت فيه، وغطّيت رأسه، ثم خرج إلى الرسول، وقال: ليس هو عندي، قال: أُخبرتُ أنّه دخل إليك، فقال: ادخل الدار وفتشها، فدخل فطاف كلّ موضع في الدار ولم يفتن لغلاف المزمّلة، ثم خرج، فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة: المبرّد المبرّد، وتسامع الناس بذلك، فلهجوا به))^(١٦).

وأما الذين ذهبوا إلى ضبطها بالكسر فربطوا ذلك بحادثة جرت بينه وبين شيخه المازني، وقد رواها ياقوت الحموي، فقال: ((وإنّما لُقّبَ بالمبرّد؛ لأنّه لمّا صنّف المازني كتاب "الألف واللام"

سأله عن دقيقه وعويصه فأجابته بأحسن جواب، فقال له المازني: قُمْ، فأنت المبرّد، بكسر الراء، أي: المثبت للحقّ، فحرّفه الكوفيون وفتحوا الراء))^(١٧).

ثالثاً: ولادته ونشأته:

ولد المبرّد يوم الاثنين في شهر ذي الحجة ليلة الأضحى، سنة عشر ومائتين^(١٨). وقد أمضى مرحلة صباه في البصرة^(١٩)، مع والده الذي كان من السورجيين، يكسح الأرض، ويقال له: حيّان

السورجيّ، وهو يمّني تزوج ابنة الحفصي، وهو شريف من اليمنيّة^(٢٠). ويظهر أنّ أبا العباس قضى حياته الأولى في البصرة متعلماً، ثم شاء الله أن يخرج منها إلى سرّ من رأى تلبيةً لدعوة المتوكل له^(٢١).

وبقي في سرّ من رأى حتى قتل المتوكل، ثم تركها متوجّهاً إلى بغداد، البلدة التي لا عهد له بأهلها، والتي لا يعرف فيها أحداً، ولا يعرفه أحدّ.

وقد استطاع المبرّد في موطنه الجديد بغداد بما أوتيّه من مواهب علمية وأدبية أن يجعل أنظار أولي الأدمغة من العامة والخاصة فيها تتشوّف إليه وتفتح عليه، فتمدّد بها ذكره، واهتزت به بغداد إعجاباً وطرباً، فأثر البقاء فيها، وتصدر بها للاشتغال والتدريس^(٢٢). رابعاً: شيوخه^(٢٣):

تلقّى المبرّد علومه على أيدي كبار علماء عصره، الذين تتلمذ عليهم ولازمهم وأخذ عنهم، ومنهم: أبو عمر الجرمي، وعبدالله بن محمد التوّزي، والمازني، وأبو مُلحم الشيباني، وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيّادي، وأبو حاتم السجستاني، وأبو عثمان الجاحظ، وأبو الفضل عباس بن الفرّج الرّياشي، وآخرون غيرهم.

خامساً: تلامذته^(٢٤):

لمّا ذاع صيت المبرّد واشتهر أقبل عليه خلق كثير ينهلون من علمه ويتتلمذون على يديه، ومنهم: أبو جعفر الدنيوري، وعبد الله بن المعتز، وأبو الحسين بن ولّاد، وابن كيسان، والزجاج، والأخفش الصغير علي بن سليمان، وابن السراج، ومحمد بن شقير النحوي، ونفطويه، وآخرون غيرهم.

سادساً: مكاتنه العلمية:

وقد كان المبرّد من العلم و غزارة الأدب وكثرة الحفظ على ما ليس عليه أحد ممّن تقدّمه أو تأخر عنه، فقد كان وهو في مرحلة الطلب يتصدر حلقة شيخه أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد ممّن فيها^(٢٥).

وقال أبو سعيد السيرافي: ((وقد نظر في كتاب سيبويه في عصره جماعة لم يكن لهم كنباهته، مثل أبي ذكوان القاسم ابن إسماعيل، ومثل أبي علي بن ذكوان، ومثل أبي يعلي بن أبي زرعة من أصحاب المازني، ومثل أبي جعفر بن محمد الطبري، ومثل أبي عثمان الإثنانداني، وأبي بكر محمد بن إسماعيل المعروف بمبرمان، وغيرهم))^(٢٦).

وحدّث عنه الزبيدي، فقال: ((حدثني اليوسفي الكاتب: قال كنت يوماً عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من نيسابور فقال له: يا أبا حاتم، إنّي أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه، فقال له: الدين النصحية، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ، فأقرأ على هذا الغلام، محمد بن يزيد، فتعجب من ذلك))^(٢٧).

وكذلك نقل الزبيدي عن عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب ، وأبي بكر بن أبي الأزهر قولهما: ((كان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم و غزارة الأدب وكثرة الحفظ ... على ما ليس عليه أحد ممّن تقدمه أو تأخر عنه))^(٢٨).

وقال الزجاج: ((لَمَّا قَدِمَ المبرّد بغداد جُنْتُ لأناظره، وكنتُ أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمتُ على إعداته، فلَمَّا باحثته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمي الزامات لم اهتد إليها، فاستيقنتُ فضله، واسترحت عقله، وأخذتُ في ملازمته))^(٢٩).

يظهر لنا ممّا تقدّم ذكره أنّ المبرّد استطاع أن يتبوأ منزلةً رفيعةً بين صفوف طلبة العلم، وأقرانه من العلماء ممّا هيأه لأن يصبح بعدها شيخ أهل النحو، وإمام العربية ببغداد، وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني^(٣٠).

إنّ هذه المكانة الرفيعة التي نالها المبرّد، جعلت الأمراء والوزراء يدعونه للمجالسة، والمنادمة، يقول القفطي: ((وكان أبو العباس مُقَدِّمًا في الدول عند الوزراء والأكابر، ولمّا مات الفتح ابن خاقان كتب محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحارث في إشخاص محمد بن يزيد المبرّد فلم يزل مقيماً معه، وسبّب له أرزاقاً على مصر حسبما كانت أرزاق الندامى تُجرى عليهم من هناك))^(٣١).

سابعاً: آثاره ومصنفاته:

ترك المبرّد مجموعة مصنفات قيمة في غاية الحسن والجودة في مجال الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية والأدبية، أفادت المكتبة العربية، وأصبحت موضع اهتمام العلماء والباحثين والدراسين في مختلف العصور.

وقد قام الأساتذة الفضلاء الذين حققوا كتبه أو الذين أفردوه بالدراسة بحصر أسماء كتبه المطبوعة والمخطوطة والمفقودة^(٣٢)، وفيما يأتي ذكر لجملة من مصنفاته المطبوعة:

١ — أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صورها، وقد حققه الأستاذ عبد السلام هارون.
٢ — البلاغة، وقد حققه الدكتور رمضان عبد التواب.

٣ — التعازي والمراثي، وقد حققه الأستاذ محمد الديباجي.

٤ — شرح لامية العرب، وقد حققه الأستاذ محمد عبد الكريم.

٥ — الفاضل، وقد حققه الأستاذ عبد العزيز الميمني.

٦ — القوافي أو القوافي وما اشتقت ألقابها منه، حققه الدكتور رمضان عبد التواب.

٧ — الكامل، وقد حققه الدكتور محمد أحمد الدالي.

٨ — ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، حققه الأستاذ عبد العزيز الميمني.

٩ — المذكر والمؤنث: حققه الدكتور رمضان عبد التواب.

١٠ — المقتضب: وقد حققه الأستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة.

١١ — نسب عدنان وقحطان: وقد حققه الأستاذ عبد العزيز الميمني.

ثامناً: وفاته:

ذكر أكثر المترجمين أنّ المبرّد توفي ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين^(٣٣)، في شهر شوال^(٣٤)، وقيل: في ذي القعدة^(٣٥)، وقيل: مات ببغداد يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة من السنة نفسها^(٣٦)، وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي، ودفن في دار في مقابر باب الكوفة^(٣٧).

المبحث الثاني

آراء الخليل اللغوية

المطلب الأول

الحروف في النطق وبناء الكلمة عند الخليل

أولاً: النطق بصوت الحرف واسمه:

إنَّ النطق بصوت الحرف واسمه كان موضع خلاف بين اللغويين، ولكنه كان موضع اتفاق بين الخليل والمبرد، إذ أخذ المبرد برأيه وتأثر به. وقد طرح المبرد في هذه القضية آراء اللغويين مفرقاً في آرائهم بين اللفظ بصوت الحرف والنطق باسمه ساكناً ومتحركاً، ثم اختار منها ما رآه مخطئاً بعضاً، ومناقشاً بعضاً، ومفضلاً ثالثاً؛ لأنه يوافق القياس.

وقد نقل المبرد رواية سيبويه في الكتاب^(٣٨) عن الحرف الساكن، قائلاً: ((قال سيبويه: خرج الخليل يوماً على أصحابه، فقال: كيف تلفظون بالباء من (إضرب) والدادل من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن؟ فقالوا: باء، دال، فقال: إنما سميت باسم الحرف، ولم تلفظوا به. فرجعوا في ذلك إليه، فقال: أرى ——— إذا أردت اللفظ به ——— أن أزيد ألف الوصل فأقول: (إب)، (إذ)؛ لأنَّ العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل، فقالت: (إضرب) (أقتل) إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدئ بساكن))^(٣٩).

وهنا نلاحظ أنَّ الخليل يوضح الفرق بين النطق باسم الحرف، والنطق بصوته (لفظه) إذا كان ساكناً، ثم يعود فيوضح الفرق ثانياً بين النطق باسم الحرف المتحرك ولفظه (صوته) سائلاً: ((كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحى)؟ فأجابوه كمنحو جوابهم في الأول، فقال: أرى ——— إذا لُفِظَ بالمتحرك ——— أن تزداد هاءً لبيان الحركة كما قالوا: ارمه، وما أدراك ماهية^(٤٠)، فأقول: به، ضة وكذلك كل متحرك))، وقد علق المبرد على هذا التوجيه، قائلاً: ((وبعد هذا ما لا يجوز في القياس غيره)).

ثم أضاف قائلاً: ((فإن سميت بحرف من كلمة، فإن في ذلك اختلافاً، فإن سميت بالباء من (ضرب)؟ فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل، فيقول: هذا إب فاعلم، وهذا خطأ فاحش، وذلك أن ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك، ولا نصيب لها في الكلام، إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها؛ لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن، فإن كانت قبلها كلام سقطت.

وقال غيره: أرى أن أقول: (رب) فأعلم، فأرد موضع العين من (ضرب) ففيل له: أريت ما تثبت عينه ولامه، وفاؤه محذوفة من غير المصادر التي فاؤها واو نحو: عده وزنة؟ فأعتل بما قد وجد من غيرها وذلك قولهم: ناس، المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره...))

قال أبو الحسن: (ضَبَّ) كما ترى تحذف موضع العين...^(٤١).

يظهر لنا مِمَّا تقدم ذكره أنّ العلماء قد انفقوا على أننا نزيد ألف الوصل في أثناء النطق بالحروف الهجائية إذا كان بعدها حرف ساكن، مثلما لو أردنا اللفظ بحرف الباء من (اضْرِبْ) فنزيد ألف الوصل؛ لأنّه من المتعسر النطق بحرف ساكن، فنقول في لفظ الباء (ابْ)، وهذا مِمَّا لا خلاف فيه، والمبرّد هنا قد تابع الخليل وأيده في ما نصّ عليه بدليل: ((وهذا ما لا يجوز في القياس غيره)).

ثم إنّ الخليل قد نطق بصوت الحرف بعد أن حوله إلى مقطع صوتي، وقد كان مدركاً أنّ هناك فرقاً في النطق بين لفظ الحرف (صوته) واسم الحرف (ذاته وشكله) وهذا الفرق هو كالفرق بين المتحرك والساكن.

وإنّ ألف الوصل تميزت بكونها توضع في أول الاسم أو الحرف، للنطق بالساكن كي يبان صوته في حين تكون الهاء متصلة ووصلة للنطق بالصوت (لفظ الحرف) المتحرك. لكن الخلاف وقع بينهم في كيفية النطق بالحرف (الباء) من الفعل (ضَرَبَ) في حال كونه متحركاً، فقد بيّن المبرّد اختلاف اللغويين في ذلك، ولكنه لم يختار منها رأياً محدداً.

ثانياً: حروف الزيادة:

تواتر الخبر عن كبار اللغويين والنحويين أنّ حروف الزيادة عشرة، وهي: ((الهمزة، والألف، والياء، والواو، والميم، والنون، والسين، والتاء، واللام، والهاء))، وجمعها في اللفظ قولك: ((اليوم تنسأه))، أو ((هويت السمان))، أو ((سألتمونيها))، أو ((أمان وتسهيل))^(٤٢).

وقد أقرّ بزيادتها الخليل وسيبويه، وكان أبو عثمان المازني، يقول: ((إذا رأيت شيئاً من هذه الحروف العشرة في كلمة فاقضِ بزيادتها ولا تتوقف))^(٤٣)، وهو يعني حروف الزيادة العشرة ((هويت السمان)) التي سأله عنها المبرّد.

وقد أكدّ زيادة هذه الحروف العشرة فيما بعد أبو حيان، إذ قال: ((لا يزداد حرف من العشرة إلّا إن كان لمعنى))^(٤٤)، إلّا أنّ ابن السراج كان يرى أنّ حروف الزيادة سبعة بإسقاط (الهاء، واللام، والسين) منها، فيقول: ((والحروف الزوائد التي يبنى عليه الاسم سبعة أحرف: الهمزة، والألف، والياء، والنون، والتاء، والميم، والواو...))^(٤٥)، وأمّا المبرّد فقد ((أخرج الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنّما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث))^(٤٦).

وقد أشار سيبويه إلى مثل هذا الذي ذكره المبرّد، إذ قال: ((وأمّا الهاء فتزداد لتبين بها الحركة وبعد ألف المدّ في الندبة والنداء نحو: واغلاماه، وياغلاماه...))^(٤٧).

وقد عرفنا فيما تقدم أنّ الخليل قد استعملها من قبل لبيان الصوت^(٤٨)، كما قرر زيادتها، قال أبو حيان: ((قال الخليل: هي زائدة في هركولة ووزنه مفعوله...))^(٤٩)، وقد أشار المازني أيضاً إلى مثل هذا الذي قال به الخليل

وقبله سيبويه وذلك؛ لأنّ ((الهاء..... تلحق في الوقف لبيان الحركة))^(٥٠).

ويظهر أنّ الأمر قد اختلط على بعض النحويين المتأخرين في دلالة كلمة (الزيادة) إذ كان يجب أن يفرقوا بين دالتين فيها، وهي:

أ - الزيادة من أجل معنى إذ أنه لا تكون زيادة إلّا لمعنى في الصيغة الواحدة، وقد يتعدد هذا المعنى من أجل زيادة حرف واحد.

ب - الزيادة من أجل بيان الصوت واطهاره لكي يتضح الصوت أو الكلمة كزيادة همزة الوصل من أجل النطق بالساكن وزيادة الهاء من أجل النطق بصوت الحرف^(٥١).

إذاً فلا أحد يستطيع أن ينكر أنّ للهاء استعمالين:

أحدهما: زيادة في (بعض من نماذج) لم تتعدّها إلى غيرها.

الثاني: زيادة لإظهار الصوت السابق لها كما أسفّلنا من قبل عند الوقف، وكلاهما أشار إليه الخليل وسيبويه، واتبعهما المبرّد في الشق الثاني من الزيادة، فهو إذاً لم يكن ذا رأي جديد في هذه المسألة ولم يكن مخالفاً، إنّما كان مقلداً ومستقبلاً لأحد الرأيين، فهو لم يكن نحوياً مبتكراً ذا مدرسة جديدة إنّما كان بصرياً منتهجاً مذهب الاختيار، وكان محترماً لآراء الخليل علماً أنّنا نستشعر أنّه أقرب إلى سيبويه منه إلى الخليل على الرغم من الضجة التي أحدثها في تعرضه إلى نقد كتاب سيبويه، ويظهر أنّ هذا النقد كان عاملاً مهماً في صعود نجم المبرّد نحوياً عند المتأخرين، ومع ذلك لم يكن المبرّد سباقاً في رأيه بالهاء كما أشار إلى ذلك النحويون المتأخرون، ولا ندري لماذا أغفل النحويون ما صرّح به صاحب الكتاب على الرغم من اطلاعهم عليه؟.

ولا نغالي إذا قلنا: إنّ كل الذين أشاروا إلى زيادة الهاء قد اطلعوا على كتاب سيبويه، وربما هذا الذي وقعوا فيه إمّا غفلة منهم دونما وعي، وإمّا وهم وقعوا فيه.

ثم هم أشاروا إلى هذه الظاهرة اليسيرة التي اتبع فيها المبرّد الخليل في أحد رأيه وأهملوا ما قرره ابن السراج، الذي صرّح أنّ حروف الزيادة سبعة، علماً أنّ ابن السراج تتلمذ على يد المبرّد.

ونرى عدم زيادة الهاء لمعنى متبعين الخليل في أحد رأيه، ونستدل على ذلك بدليلين، هما:

أولاً: إنّ نماذج زيادة الهاء من أجل المعنى قليلة لا تشكل ظاهرة يمكن أن يقاس عليها إنّما حفظت في مواقعها

في مثل: (هركولة) ^(٥٢)، و(هبلع) ^(٥٣)، و(هجرع) ^(٥٤)، و(هلقم) ^(٥٥).

ثانياً: إنّ الهاء في النماذج المذكورة، قد تكون مبدلة من الهمزة إذ إنّ هناك تبادلاً قوياً بين الهاء والهمزة في بعض اللهجات كما في (هراق) و(أراق)، وغير ذلك ^(٥٦).

ثالثاً: الهمزة عند الخليل:

لقد خاض كثير من اللغويين والنحويين والقراء في موضوع الهمزة، ولاسيما إذا التقنا في كلمتين منفصلتين، وقد اختلفوا في تحقيق الهمزتين معاً، أو تخفيفهما، أو تحقيق الأولى وتخفيف الثانية بإسقاطها، أو العكس، أو تسهيل إحداهما دون الأخرى ^(٥٧).

قال ابن الحاجب: ((في كلمتين يجوز تحقيقهما، وتخفيفهما، وتخفيف إحداهما على القياس)) ^(٥٨). وقال سيبويه: ((واعلم أنّ الهمزتين إذا ألتقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة، فإنّ أهل التحقيق يخففون إحداهما، ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت ذلك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتتحققا)) ^(٥٩).

وحاصل الخلاف بين القراء والنحويين في المسألة يتلخص في أربعة مذاهب ^(٦٠):

الأول: تحقيق الهمزتين جميعاً سواء اتفقتا في الحركة أم اختلفتا، وهو مذهب ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، ورؤح عن يعقوب، وهو قول عبد الله بن إسحاق الحضرمي من النحويين.

وقد ذهب سيبويه إلى عدم تجويزه وحكم على تحقيق الهمزتين بالرداءة، فقال: ((وأما الهمزتان فليس إدغام في مثل قولك "قرأ أبوك" أو "أقرئ أباك"، لأنك لا يجوز لك أن تقول: "قرأ أبوك" فتتحققهما... وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء)) ^(٦١).

وما ذهب إليه سيبويه من عدم التجويز والحكم على تحقيق الهمزتين بالرداءة، هو مذهب المبرد ^(٦٢)، وابن السراج ^(٦٣).

والصحيح هو خلاف ما ذهبوا إليه، فإنه قد سُمِعَ التحقيق فيهما، وقرئ بهما ^(٦٤).

الثاني: تخفيف الأولى (أي: إسقاطها) وتحقيق الثانية، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء من القراء والنحويين في الهمزتين المتفقتين في الحركة، و وافقه ابن شنبوذ عن قنبل، و وافقهم على ذلك في المفتوحتين خاصة قالون عن نافع، والبزّي عن ابن كثير، وسهلاً الأولى من المكسورتين، ومن المضمومتين بين بين مع تحقيق الثانية.

قال سيبويه: ((فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تحقيق الأولى، وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك كقولك: ((فقد جاء أشراطها))^(٦٥)، و((يا زكريا إنا نبشرك))^(٦٦))).^(٦٧)

الثالث: تحقيق الهمزة الأولى، وتخفيف الثانية بإسقاطها، وهو مذهب الخليل بن أحمد من النحويين، وبه قرأ ابن كثير في رواية قنيل قوله: ((هؤلاء إن))، بهمز الأولى وتخفيف الثانية، وهو قول نافع في رواية ورش، نصَّ على ذلك ابن مجاهد^(٦٨)، وهو مخالف لما أثبتته جمهور القراء؛ إذ أثبتوا عنهما تحقيق الهمزة الأولى كالخليل، وتسهيل الهمزة الثانية لا تخفيفها، واختلفوا في صور التسهيل عنهما، على ما هو مبين في كتب القراءات.

وما ذهب إليه الخليل هو قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ورويس عن يعقوب، في الهمزتين المختلفتين في الحركة، فوافقوا الخليل في تحقيق الهمزة الأولى، وخالفوه في عدم حذف الثانية، بل سهلوها على ما تقتضيه مقاييس العربية من وجوه التسهيل^(٦٩). وإلى مذهب الخليل أشار سيبويه قائلاً: ((ومنهم من يحقق الأولى ويحذف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: ((فقد جاء أشراطها))^(٧٠)، و((يا زكريا إنا))^(٧١)، وكان الخليل يستحب هذا القول))^(٧٢).

الرابع: تخفيف الهمزتين جميعاً، وهذا المذهب لم يقرأ به أحد من القراء، وإنما هو لغة الحجاز، قال سيبويه: ((وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكن إلّا واحدة لخفت)). وقال: ((وأما أهل الحجاز فيقولون: ((اقرأ آية))؛ لأنَّ أهل الحجاز يخففونهما جميعاً، يجعلون همزة (اقرأ) ألفاً ساكنة، ويخففون همزة (آية) ألا ترى أن لو لم تكن إلّا همزة واحدة خففوها، فكأنه قال: ((اقرأ)) ثم جاء ((بآية)) ونحوها))^(٧٣).

ولكل مذهب من هذه المذاهب الأربعة السابقة حجته وعلته^(٧٤).

يظهر لنا ممّا تقدم أنّ القراء والنحويين قد اختلفوا في تحقيق الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمتين منفصلتين على أربعة مذاهب، ولاحظنا كذلك أنّ مثل هذا الخلاف قد وقع بين الخليل وسيبويه، وقد انحصر الخلاف بينهما في ضوء ما ذكره سيبويه في ما يأتي:

أولاً: مذهب أبي عمرو بن العلاء في النقاء الهمزتين في كلمتين هو حذف الأولى وتحقيق الثانية.

ثانياً: مذهب الخليل هو تحقيق الأولى وحذف الهمزة الثانية.

ثالثاً: مذهب سيبويه جواز الوجهين، فقال بعد ذكره مذهب أبي عمرو والخليل: ((وكلُّ عربي))، وأكدَّ مذهبه بقوله: ((وتقول:)) ((اقرأ آية)) في قول من خفف الأولى؛ لأنَّ الهمزة ساكنة أبداً إذا خففت أُبدل مكانها الحرف الذي منه حركة ما قبلها. ومن حقق الأولى، قال: ((اقرأ آية))؛ لأنك خففت همزةً متحركة قبلها ساكن، فحذفتها وألقت حركتها على الساكن الذي قبلها))^(٧٥).

إذاً فخلاصة الخلاف بين الخليل وسيبويه، أنَّ الخليل رأى تخفيف الثانية على كل حال، وأمَّا سيبويه فرأى جواز الوجهين، أعني: تخفيف الأولى وتحقيق الهمزة الثانية، ورأى العكس، وهو ما عبر عنه بقوله: ((وكلُّ عربي))، وبقوله: ((واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدُّ من بدل الآخرة، ولا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف. وإذا كانت الهمزتان في كلمتين، فإنَّ كل واحدة منهما قد تجري في الكلام، ولا تلتزق بهمزتهما همزة، فلما كانت لا تفارقان الكلمة كانت أثقل، فأبدلوا من إحداهما، ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمة الواحدة بمنزلتهما في كلمتين))^(٧٦).

وأما المبرِّد فقد عرض لكل ذلك الخلاف ورجح مذهب الخليل بن أحمد، فقال: ((وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال، ويقول: لأنَّ البدل لا يلزم إلا الثانية؛ وذلك لأنَّ الأولى يلفظ بها، ولا مانع لها، والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأولى التي قد تثبت في اللفظ. وقول الخليل أقيس واكثر النحويين عليه))^(٧٧).

رابعاً: أداة التعريف (أل) عند الخليل:

اختلف النحويون في طبيعة أداة التعريف (أل) في أيِّ الحرفين منهما للتعريف، وكانوا في ذلك على ثلاثة مذاهب:

الأول: رأى أنَّ أداة التعريف أحادية الوضع، وهي اللام وحدها، والألف للوصل، جيء بها للتوصل إلى النطق بالساكن، وفتحت على خلاف بقية همزات الوصل للتخفيف، لكثرة استعمالها. وعلى هذا المذهب جمهور النحويين، ومنهم سيبويه إذ يرى أنَّ اللام وحدها للتعريف والهمزة زائدة ... ولذلك

تعد الهمزة فيها همزة وصل معتد بها في الوضع فقط^(٧٨).

الثاني: أنها (أل) بجملتها، وأنها أداة ثنائية الوضع، مثلها مثل هلَّ وقَدَّ، وهمزتها إما همزة قطع، وسقوطها ((في الدرج إنما هو للخفة، فإنه كثير الاستعمال))^(٧٩)، وإمَّا همزة وصل، وعلى هذا المذهب الخليل^(٨٠)، وابن كيسان^(٨١)، قال ابن جنى: ((وكان الخليل يسميها (أل)، ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يقال في (قد): (القاف والدال))^(٨٢)، وذكر المرادي أنَّ ابن مالك اختار

((مذهب الخليل وهو أنّ حرف التعريف ثنائي، وهمزته همزة قطع أصلية، ولكنها وصلت لكثرة الاستعمال، وذكر عن الخليل أنّه كان يقول (أل) ولا يقول الألف واللام...))^(٨٣).
الثالث: والمذهب الثالث للمبرد، ذكره في كتابه المسمى بـ(الشافى)، ((وهو أنّ حرف التعريف همزة وحدها، وضُمَّ إليها اللام، لئلا يشتهب التعريف بالاستفهام))^(٨٤)، لكن المبرد في (المقتضب)، وفي غير موضع، نصَّ على أنّ حرف التعريف اللام وحدها، والهمزة همزة وصل^(٨٥)، وهو مذهب الجمهور.

وقد عرض المبرد لهذا الخلاف الذي دار بين النحويين في تحديد طبيعة أداة التعريف، هل هي أحادية الوضع أم ثنائية، ناقلاً الخلاف في أصلها بين الخليل وسيبويه^(٨٦).
وقد تابع المبرد رأي الجمهور في أصلها، إذ نصَّ على ذلك في أثناء حديثه عن الألفات، فقال: ((ومن ألفات الوصل، الألف التي تلحق مع اللام للتعريف))^(٨٧)، وهذا تصريح واضح في متابعتة لجمهور النحويين في جعل اللام وحدها للتعريف، والألف فيها للوصل، إلّا أنّه لم يبد أيّ اعتراض أو ردّ على ما اختاره الخليل ومال إليه.

المبحث الثالث

آراء الخليل النحوية

المطلب الأول: الأدوات النحوية بين الإفراد والتركيب:

أولاً: أصل لن:

لن: حرف ينصب الفعل المضارع وينفيه ويخلصه للاستقبال^(٨٨)، كما في قوله تعالى: ((عَلَيْمٌ بِهِ ٱللَّهُ فَإِنَّ شَيْءً مِّن تَنْفِقُواْ وَمَا تَحِبُّونَ مِمَّا تَنْفِقُواْ حَتَّىٰ ٱلْبُرْتَنَالُوٓاْ لَن)) (ال عمران ٩٢:).

وقد وقع خلاف بين النحويين في تركيب (لن) وبساطتها، فمذهب الخليل فيها أنها مركبة فيقول: ((... وأماً (لن) فهي (لا أن) وصلت لكثرتها في الكلام ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا ولكنها أوكد))^(٨٩)، فالخليل يرى أن (لن) مركبة من (لا) و(أن)، ولكنهم حذفوا الهمزة من (أن) والألف من (لا) لكثرتهم في كلامهم.

وقد أنكر سيبويه ذلك قائلاً: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أماً زيداً فلن أضرب؛ لأنّ هذا اسم والفعل صلة، فكأنه قال: أماً زيداً فلا الضرب له))^(٩٠)؛ لأنّ الفعل الواقع بعد (أن) في قولنا: لا أن أضرب، من صلة (أن)، وإذا كان كذلك فلا يصح أن يعمل الفعل فيما قبل الموصول، وهو (زيداً).

وقد تبع النحويون^(٩١)، ومنهم المبرد سيبويه في رده على الخليل، وكانوا يردون عليه بما كان يرد به سيبويه، قال بعد أن عرض لرأي الخليل في أصل تركيبها: ((وليس القول عندي كما قال، وذلك أنك تقول: زيداً لن أضرب، كما تقول: زيداً سأضرب، فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام؛ لأنّ (زيداً) كان ينتصب بما في صلة (أن)، ولكن (لن) حرف بمنزلة (أن) ((٩٢)).

وقد ألزم بعضهم الخليل شيئاً آخر ((وهو أنك تقول: لن يخرج زيد، فيكون كلاماً تاماً، وإذا قلت: أن يخرج زيد، لم يكن تاماً، ووجب الاتيان بجزء آخر، نحو أن تقول: أن يخرج زيداً أحب إلي))^(٩٣).

ويظهر أن سيبويه ومن تبعه قد ناقضوا أنفسهم في ما ألزموه الخليل؛ لأنه، أي: سيبويه، رأى أنّ التركيب قد يغير عمل الحرف عما كان عليه قبل التركيب، ومثال ذلك أنّ (ما) قد ((تغير الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أن تجيء، وذلك نحو قوله: إنما، وكأنما، ولعلما، جعلتهنّ بمنزلة حروف الابتداء، ومن ذلك حيثما، صارت لمجيئها بمنزلة

أين))^(٩٤)، فصارت للجزاء، وقد يغير التركيب المعنى، ومثال ذلك (لا) فإنها قد ((تغير الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك نحو قولك: لولا، صارت لو في معنى آخر كما صارت حين قلت: لوما، تغيرت كما تغيرت حيث بما وإنّ بما، ومن ذلك أيضاً هلاًّ فعلت، فتصير هل مع لا في معنى آخر))^(٩٥).

وبحسب ما تقدم فإنّ سيبويه رأى أنّ التركيب قد يعطي الحرف معنى جديداً وعملاً جديداً، وإذا كان كذلك فلم ألزم سيبويه ومن تبعه من النحويين الخليل ما ألزم .

ويظهر أنّ أبا عثمان المازني قد انتبه لهذا الأمر فردّ على سيبويه قائلاً: ((إنّ ذلك لا يلزم الخليل؛ لأجل أنّ الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب، ألا ترى أنّ لو معناه امتناع الشيء لامتناع غيره، كقولك: لو جنّنتي أعطيتك، تريد أنّ الإعطاء امتنع لامتناع المجيء، ولا يقع بعده الاسم، لا تقول: لو زيد خارج أعطيتك، فإذا ركّب مع لا صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لولا زيد لكان كذا وكذا، ووقع بعده المبتدأ، فقد تغيّر الحكم والمعنى، فكذلك يجوز أن يكون أصل لن: لا أن، ثم إنّ الحكم تغير بتركيب (لا) معه، فجاز أن تقول: أمّا زيد فلن أضرب))^(٩٦).

وقد حذا ابن جني حذو المازني، فبعد أن ذكر رأي الخليل في تركيب (لن) من (لا) و(أن)، وحذف الهمزة لكثرة الاستعمال، قال: ((وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر، يدلك على ذلك قول العرب: زيدا لن أضرب، فلو كان حكم أن المحذوفة الهمزة مبقّى بعد حذفها وتركيب النون مع لام (لا) قبلها، كما كان قبل الحذف والتركيب لما جاز أن يتقدم على لن؛ لأنّه كان يكون في التقدير من صلة أن المحذوفة الهمزة، ولو كان من صلتها لما جاز تقدمه عليها على وجه، فهذا يدلّك على أنّ الشيين إذا خلطا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا))^(٩٧).

وذهب ابن يعيش إلى تركيبها بقوله: ((واعلم أنّهم اختلفوا في لفظة (لن) فذهب الخليل إلى أنّها مركبة من (لا) النافية، و(أن) الناصبة للفعل المستقبل، كما أنّ (أن) كذلك والمنفي بها مستقبل كما أنّ المنصوب — (أن) مستقبل، فاجتمع في (لن) ما افترق فيها ففرضي بأنّها مركبة منها))^(٩٨).

وأما المالقي فرجح بساطتها وهو كما نعرف مذهب سيبويه، فقال: ((والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه؛ لأنّ التركيب فرع البساطة، وأنّها لو كانت مركبة من (لا) و(أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر ثم أنّ المصدر بعد (لا) يعرب مبتدأ ويراد له خبر مثل: (لن) يقوم زيد) (لا قيام زيد) ولم يسمع هنا))^(٩٩).

وقد رفض التركيب أيضاً كل من المرادي وابن هشام واستدلاً على ذلك بجواز تقديم معمولها نحو (زيداً لن أضرب)^(١٠٠).

أمّا رأي الخليل في أصل (لن) فقد أيده الباحثون المحدثون، فقد ذكر برجستراسر أنّ (لن) مركبة من (لا) و(أن)^(١٠١)، ووجد أنّ لـ (لن) شبهاً وهو (لم) و(كم)، فقال: ((كما أنّ لم أصل *La_ma*، وكم أصلها *Kama*، ولكن مركبة من (لا) و(كن) المقابلة لـ (*Ken*) العبرية، و(*Ken*) الآرامية التي معناها هكذا))^(١٠٢).

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فرجح مذهب الخليل بالتركيب فقال: ((وهي مركبة لا مفردة وأصلها (لا أن)، وهو رأي الخليل))^(١٠٣)، ثمّ فند ما ذهب إليه سيبويه، بقوله: ((والذي أوقع سيبويه في مثل هذا أنّه لم يفهم وجهة نظر الخليل في ذلك ولم يدرك أنّ الخليل كان يرى أنّ الكلمتين إذا ركبتا ولكل منهما معنى وحكم صار لهما بالتركيب حكم جديد، فلم يعد لـ (أن) المركبة مع (لا) حكمها الأول، وصار لهما بعد التركيب استعمال جديد، ولذلك لم يعد لاعتراض سيبويه مكان))^(١٠٤).

ممّا تقدم أرى أنّ النحويين قد اختلفوا في تركيب (لن) أو بساطتها، وأنّ المبرد قد خالف الخليل فذهب إلى بساطتها متابعاً سيبويه واعترض عليه بما تقدم ذكره.

وأرى أنّ ما ذهب إليه الخليل من كون (لن) مركبة هو القول الراجح؛ لأنّ التركيب يحدث عملاً وحكماً جديدين غير الأحكام قبل التركيب، وتثبتته كذلك الدراسات اللغوية الموازنة بين العربية وأخواتها من اللغات السامية الأخرى من كون هذه الأداة مركبة لوجود نظائر لها في العبرية والآرامية مثلما اثبتته برجستراسر.

ثانياً: أصل إذن:

تباينت آراء النحويين في أصل (إذن)، فمذهب جمهور النحويين أنّ (إذن) حرف بسيط^(١٠٥)، وقال بعض الكوفيين^(١٠٦): إنّها اسم ظرف، وهو (إذ) ألحقه التنوين، ونُقِلَ إلى الجزائية، فبقي منه معنى الربط والسبب^(١٠٧)، وقال سيبويه: إنّها حرف جامد^(١٠٨)، وقيل: إنّها بسيطة غير مركبة^(١٠٩).

وأمّا رأي الخليل في أصل (إذن) فما زال الغموض يكتنفه، ولعلّ ذلك يرجع إلى ضعف النقل عنه في أصلها، فقد قال سيبويه: ((وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل، قال: أنّ مضمرة بعد إذن، ولو كانت ممّا يضمّر بعده أنّ فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت: عبد الله إذن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك؛ لأنّ المعنى واحد، ولم يغير منه المعنى الذي كان في قوله: إذن يأتيك عبد الله، كما يتغير المعنى في حتى في الرفع والنصب، فهذا مارووا، وأمّا ما سمعت

منه فالأول))^(١١٠)، فسيبويه أنكّر أن تكون (أن) مضمرة بعد (إذن)، وأنّ العمل لـ(أن) المضمرة؛ لأنها لو كانت كذلك لنصبت على كل حال، ولما وضعوا لها شروطاً للنصب، فهي مثلاً لا تعمل إذا وقعت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه، هذا إذا صحّ النقل عن الخليل؛ لأنّ سيبويه لم يسمع ما حكى عن الخليل^(١١١).

وقد نقل النحويون ما رواه سيبويه عن بعضهم عن الخليل في أصل (اذن) وعدّوه رأياً صحيحاً للخليل، وبدؤوا يردون عليه، وأهلموا ولم يدققوا ما ذكره سيبويه في آخر الرواية، وهو الشك في ما روي عن الخليل، ومن هؤلاء النحويين أبو العباس المبرّد، إذ قال: ((وكان الخيل يقول: إنّ (أن) بعد (إذن)، مضمرة وكذلك لن، وإنما هي: لا أن، ولكنك حذف الألف من لا، والهمزة من أن، وجعلتهما حرفاً واحداً، وليس القول عندي كما قال))^(١١٢).

والحال كذلك عند الرماني إذ نقل ما نسب إلى الخليل من القول المبتور، ولم يكتف بهذا فحسب، بل نسب إليه حججاً لم يقل بها في تأييد صحة ما ذهب إليه، وإنّما هي ممّا ردّ به سيبويه على الخليل، فقال: ((والخليل يذهب إلى إضمار إن بعد إذن، ووجه قوله أنّه وجدها بمنزلة الفاء وأخواتها، تعمل تارة ولا تعمل أخرى، فقاسها على الأحرف التي تضرع بعدها أن، وخالفه سيبويه وألزمه من ذلك أن تعمل في قولك: عبد الله إذن يأتيك؛ لأنّه على معنى إذن يأتيك عبد الله، ولا ينقلب))^(١١٣)، وكان من المفروض على هؤلاء المعترضين أن ينقلوا رواية سيبويه كاملاً؛ لأنّ سيبويه شكّ في هذه الرواية، قائلاً: ((فهذا مارووا، وأمّا ما سمعت منه فالأول))^(١١٤).

وممّا نقل عن الخليل في (إذن) ما ذكره أبو عبيدة، إذ قال: قال الخليل: لا ينتصب شيء من الأفعال المضارعة إلّا بأن مضمرة أو مظهرة، في كي، وإذن، ولن، وغير ذلك^(١١٥)، وهذا الرأي ذكره المبرّد كذلك منسوباً للخليل، إذ قال: ((فأنّ هي أمكن الحروف في نصب الأفعال وكان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البته إلّا بأن مضمرة أو مظهرة، وليس القول كما قال))^(١١٦).

ويرد على أبي عبيدة والمبرّد وغيرها ما ذكره سيبويه من وجهين:
الأول: أنّه لم يسمع ذلك من الخليل، وسمع غير ذلك.

الثاني: أنّها لو كانت كما رووا لمّا عملت تارة دون أخرى^(١١٧).

ورأى الدكتور مهدي المخزومي أنّ الخليل ربّما كان يذهب إلى أنّ (إذن) مركبة من (إذ) و (أن) ويمكن أن يستدل على ما رآه الدكتور مهدي المخزومي بأمرين:

الأول: أنّ ابن الحاجب ذكر هذا الرأي، وقال: ((فلن منهم من يقول: أصلها لا أن، وإذن، من إذ وأن، وكى ناصبة بتقدير: أن فيها، وهؤلاء لا ناصب عندهم إلّا أن))^(١١٨).

والثاني: أنَّ الخليل رأى أنَّ منذ مركبة من (من) و (إذ)، قال الخليل: ((وقيل: إنَّ بناء منذ مأخوذ من قولك: منْ إذ، وكذلك معناها من الزمان إذا قلت: منذ كان، كان معناها من إذ كان ذلك، فلمَّا كثر في الكلام طرحت همزتها، وجعلنا كلمة واحدة، ورفعنا على توهّم الغاية))^(١١٩)، فإنَّ تشبه (منذ)، وقد حذفت منها الهمزة كما حذفت في منذ لكثرة الاستعمال.

وأما اعتراض سيبويه على الخليل في ما سمعه ممَّا روى عنه في أنها لو كانت مثلما روي في أصلها لعملت على كل حال، ولم تعمل تارة دون أخرى فيمكن أن يقال: إنَّ الحرف إذا رُكِبَ مع غيره قد يعمل عمل غير الذي كان يعمل قبل التركيب، وقد يتغير معناه أيضاً، وهو رأي الخليل وسيبويه مثلما مرَّ في مسألة (لن)^(١٢٠).

وممَّا تقدم يظهر أنَّ المبرد قد خالف الخليل واعترض عليه في ما روي عنه في أصل (إذن) وهو في هذه المسألة متابع لسيبويه في القول ببساطتها وعدم تركيبها.

ثالثاً: أصل مهمما:

المشهور عن ((مهما)) في العربية أنها اسم من أسماء الشرط^(١٢١)، وتكون مجردة عن الظرفية^(١٢٢)، وقد استدلل النحويون على اسميتها بعود الضمير عليها^(١٢٣) في قوله تعالى: ((بِمُؤْمِنِينَ لَكُنْ فَمَا بِهِ تَلْسَحْرَنَاءِ أَيْ مِنْ بِهِ تَأْتِنَا مَهْمَا وَقَالُوا)) (الأعراف: ١٣٢).

وقد اتفق أغلب الكوفيين والبصريين على تركيبها، لكنه اتفاق لا يخلو من خلاف في نقطة جوهرية ألا وهي الأصول التي تكونت منها تلك اللفظة، فالخليل أول البصريين ممَّن ذهب إلى تركيبها، إذ قال سيبويه على لسانه: ((وسألت الخليل عن مهمما، فقال: هي (ما) أدخلت معها (ما) لغواً، بمنزلتها مع (متى) إذا قلت: متى تأتني آتاك، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه تعالى: ((الْمَوْتُ يُدْرِكُكُمْ تَكُونُوا أَيْنَمَا)) (النساء: ٧٨)، وبمنزلتها مع أيّ إذا

قلت: ((الْحُسْنَى الْأَسْمَاءُ فَلَهُ تَدْعُوا مَائِيًا)) (الإسراء: ١١٠)، ولكنهم استنبحو أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: مامًا، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى))^(١٢٤).

وقد نقل المبرد القول نفسه في ما ذكره سيبويه من رأي الخليل عن أصل مهمما فقال: ((ومن حروف المجازاة (مهما)، وإنما أخرجنا ذكرها؛ لأنَّ الخليل زعم أنها (ما) مكررة وأبدلت من الألف الهاء. و (ما) الثانية زائدة على (ما) الأولى، كما تقول: أين وأينما، ومتى ومتى ما، وإنَّ وإمَّا، وكذلك حروف المجازاة إلَّا ما كان من (حيثما) و(إنما)، فإنَّ (ما) فيهما لازمة، لا يكونان للمجازاة إلَّا بها كما لا تقع (رُبَّ) على الأفعال إلَّا بـ (ما) في قوله تعالى: ((

مُسْلِمِينَ كَانُوا لَوْ كَفَرُوا الَّذِينَ يَوْدُرِيمَا)) (الحجر: ٢)، ولو حذفنا منها (ما) لم تقع إلا على الاسماء النكرات نحو رُبَّ رَجُلٍ يَا فَتَى)) (١٢٥).

وزاد سيبويه رأياً آخر في تركيبها فقال: ((وقد يجوز أن يكون (مه) كإِذْ ضَمَّ إِلَيْهَا مَا)) (١٢٦)، أمَّا الأَخْفَشُ وَالزَّجَاجُ وَالْكَوْفِيُّونَ فَيَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ (مِه) اسْمٌ فَعَلَ مَعْنَاهُ اكْفَفَ، زِيدَتْ عَلَيْهَا (مَا) الشَّرْطِيَّةُ فَحَدَّثَ لَهَا بِذَلِكَ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ قَبْلَ التَّرْكِيبِ، وَمَعْنَاهُ اكْفَفَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مَا تَفَعَّلَ أَفْعَلَ (١٢٧)، فهم في هذه الحالة يوافقون الرأي الثاني الذي ذكره سيبويه.

وذهب بعضهم إلى القول بأنها بسيطة لا تركيب فيها، وأصحاب هذا الرأي ينظرون إلى أنها اسم بكاملها على وزن (فعلى) والألف فيها للتأنيث وزال التنوين للبناء؛ لأنهم يرون أن التركيب على خلاف الأصل (١٢٨)، وقد نصَّ ابن هشام على بساطتها بقوله: ((وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية، و لا من الشرطية، وما الزائدة ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار، خلافاً لزاعمي ذلك)) (١٢٩).

وقد اختارت الدكتورة خديجة الحمداني القول بتركيب مهما بقولها: ((ونحن نميل إلى تركيب (مهما)؛ وذلك أن تحليل الخليل فيما ذهب إليه في تركيبها مسألة ذوقية بقدر ما هي حاجة اللغة إلى مثل هذا التركيب، ولا يريد الخليل بكلامه استنباح التكرار؛ لأنه ليس قبيحاً في العربية، فالمعروف فيها أن التكرار اللفظي من وسائل اللغة في التوكيد)) (١٣٠).

وممّا تقدم ذكره ظهر لنا أنّ هناك خلافاً وقع بين النحويين في أصل (مهما)، وأنّ الخليل ومن تبعه من النحويين ذهبوا إلى تركيبها، في حين ذهب فريق آخر منهم إلى القول ببساطتها وبأنّها ليست مركبة، ونستنتج من قول المبرّد ونقله في ما ذهب إليه الخليل أنّه لا يوافقّه بدليل إيراده رأي الخليل بقوله: (وزعم)، ثم إنّ مذهب المبرّد هو القول ببساطة هذه الأدوات وعدم تركيبها مثلما تقدم في أصل (لن) و(إذن).

المطلب الثاني: مسائل متفرقة

أولاً: (لا غلامين) بين الأفراد والتركيب:

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ اسم لا النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعاً فإنّه مبني، وأنّ (لا غلامين) اسم واحد مركب تشبيهاً للاسم الممنوع من الصرف في (هذان أحمران) (١٣١)، وذهب المبرّد إلى أنّه معرب، واستدل على ذلك بأنّ ((الاسماء المثناة و المجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، ولم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد)) (١٣٢).

فالمبرد رأى أن لا تشابه بين المسألتين فمن غير الممكن أن يكون اسماً واحداً، وتثبت النون ولا تحذف، على الرغم من أن الاسم المثنى إذا أضيف يجب حذف نونه، فالصحيح عند المبرد أن يقال: (لا غلامي)، أي: بإضافة الاسم إلى (لا) ولا معنى من أنهما اسم واحد^(١٣٣)، وتبعه أبو على الفارسي^(١٣٤)، والهروي^(١٣٥)، في أنهما معربان، أي: تحذف النون في إضافة الاسم.

ثم بين الفارسي أنه إذا فصل بالصفة في قولك: لا غلامين ظريفيين لك، لا تحذف النون في الإضافة^(١٣٦). في حين ذهب ابن السراج^(١٣٧)، والعكبري^(١٣٨)، مذهب سيوييه في أنهما مبنيان، أي: تثبت النون في الإضافة، وردّ العكبري على المبرد في قوله: أن المثنى بحكم العطف، والعطف يمنع البناء، فيجب أن يكون معرباً، وبين أن الياء تدل على الفتح، وليس على أنه معرب، لذا فـ(لا غلامين) مبنيان؛ لأن الأصل بالمثنى مبني كما في النداء(يا زيدان)^(١٣٩).

وكذلك خطأ أبو الحسن الوراق المبرد فيما استدل به، واحتج بأننا قد نثني حضر موت اسم رجل ونجمعه، نقول: حضر موتان، وحضرموتون، فتلحق التثنية والجمع الاسم الثاني، (وإن كان قد جعل اسماً واحداً، فذلك يجب أيضاً أن تلحق علامة التثنية والجمع فيما بعد لا، ولا يتغير من حكم البناء شيء، كما يتغير ذلك في حضر موت)^(١٤٠).

وأرى أن المبرد لم يرد أن المركبات لا يجوز تثنيها وجمعها؛ لأنه يجيز ذلك، إذ قال مجيزاً تثنية المركبات وجمعها: ((وتثنى وتجمع، فنقول فيه اسم رجل: عمرويهان، وعمرويهون؛ لأن الهاء ليست للتأنيث، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء))^(١٤١)، وإنما استدل على إعراب اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعاً، بأنه لم يوجد في كلام العرب اسم مثنى أو مجموع جعل مع ما قبله بمنزلة اسم واحد، كما لم يوجد مضاف ولا موصول جعل مع ما قبله بمنزلة اسم واحد، وقد علق ابن يعيش على ذلك قائلاً: ((وهذا إشارة إلى عدم النظير، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أمّا إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنساً، وأمّا أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا))^(١٤٢).

وقد نقول النحويون على المبرد في هذه المسألة، فنسب إليه ابن عصفور أنه استدل على إعرابه بأن ((الاسم المثنى والمجموع قد طال بالنون، والاسم المطول في بابه معرب))^(١٤٣)، ونسب إليه ابن هشام أنه ذهب إلى إعرابه ((لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف))^(١٤٤).

وقد عرض ابن يعيش الرأيين رأي سيوييه، ورأي المبرد، وبين أن الإجماع مع رأي المبرد، لكنه لم يختار رأياً وإنما رأى أن قول المبرد هو إشارة إلى عدم النظير، وبوجود الدليل يذهب عدم النظير أي بمجرد وجود دليل ينفي قول المبرد، وإذا شكك تصحح(لا غلامي لك)^(١٤٥).

ومِمَّا تقدم نستخلص أنَّ صيغة المبرِّد هي الأقرب إلى النفس، لسهولةها، ولأنَّ بالإضافة يجب حذف النون، فلا داعي للنظر إلى مفرده، لأننا لو فعلنا ذلك لتغيرت أشياء كثيرة بالنظر إلى الأصل^(١٤٦).

ثانياً: الاسم المنادى المعطوف بين الرفع والنصب:

اختار المبرِّد في بعض الأحيان وجهاً للقراءة مخالفاً بها توجيه الآخرين، ولاسيما ما أورده في تخريج القراءة القرآنية الواردة في لفظة (الطير) في قوله تعالى: ((الْحَدِيدَ لَهُ وَالنَّارَ وَالطَّيْرَ مَعَهُ، أَوْ يَبِجِبَالٍ فَضْلاً مِّنْ دَاوُدَ، إِنَّا وَوَلَقَدْ)) (سبأ: ١٠) إذ قال: ((فإن عطف اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإنَّ فيه اختلافاً: أمَّا الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع، فيقولون: يا زيدُ والحارثُ أقبلًا، وقرأ الأعرج: ((يا جبال أوبي معه والطير)). وأمَّا أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وهي قراءة العامة. وحجة من اختار الرفع أن يقول: إذا قلت: يا زيدُ والحارثُ فإنَّما أريد: يا زيدُ، ويا حارثُ. فيقال لهم: فقولوا: يا الحارثُ، فيقولون: هذا لا يلزمنا؛ لأنَّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع فكلانا في هذا سواء . وإنما جُوزت لمفارقتها حرف الإشارة، كما تقول: كل شاة وسخلتها بدرهم، ورُبَّ رجل وأخيه، ولا تقول: كل سخلتها، ولا رُبَّ أخيه حتى تقدم النكرة.

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا: نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل، كما نرده بالإضافة والتتوين إلى الأصل فيحتج، عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام، وكلا القولين حسن، والنصب عندي حسن على قراءة الناس))^(١٤٧).

ويمكن أن نعالج الموضوع بالصورة الآتية، فنقول: قرئت هذه اللفظة بالرفع والنصب، فالنصب فيه منسوب إلى الجمهور، ورفع أبو عمرو ويعقوب وآخرون، وتروى عن عاصم^(١٤٨)، وفي قراءته خلاف؛ ففي نصبه أربعة أوجه نأخذها موضوعاً لا زمناً، فأعلاها تخريجاً ما ذهب إليه الزجاج في عده نصب (الطير) على المفعول معه، وله اتساع في هذا الباب يحكم فيه على ((قمت وزيداً)) بالمفعول معه نصباً، وهو ممكن في عطفه رفعاً على القول الكوفي، وقد عرض أبو حيان أقوال الزجاج فردَّها محتجاً بأمرين، هما:

الأول: الفعل لا يتطلب إلّا مفعولاً معه واحداً.

الثاني: اتصال الفعل بأكثر من مفعول محمله عطف أو بدل.

وقد ردّه السمين مبيناً أنّ خلافهم في اقتضاء حالين يستوجب مجيئه هنا مفعولاً معه^(١٤٩)، وليس هذا كافياً، بل إنّ تعدد المعمولات في العربية كثير، فالابتداء يتعدد والخبر يتعدد، والنعوت تتعدد.

وهناك من ينصبه على إضمار فعل تقديره: وسخرنا، وذلك ما رواه أبو عبيدة عن أبي عمرو، أخذاً للدلالة الفعلية من قوله تعالى: ﴿وَلَسَلِيمَانَ الرِّيحَ﴾، (الأنبياء: ٨١، وسبأ: ١٢)، أي: وسخرنا له الريح^(١٥٠)، وهو أمر يوحي به النص في الآية، وهناك محامل أخرى غيره أيسر من التأويل والإضمار.

وأما عيسى بن عمر فكان ((يقول: هو على النداء، كما تقول: يا زيد والحارث، لَمَّا لم يمكنه (يا الحارث))^(١٥١)، وهو جارٍ في هذا مجرى البصريين الناصبين؛ لأنّ كلّ منادى عندهم في موضع نصب، ويقرن بعيسى في هذه ونظائرها أبو عمرو ويونس والجرمي، غير أنّ أبا عمرو - كما مرّ - يخالفه في الآية فيضمّر فعلاً ناصباً، قائلاً: ((لو كان على النداء لكان رفعا))^(١٥٢)، وخالف الخليل وسيبويه والمازني في اعتماد الرفع، ونظروا لها بقولهم: يا زيد والحارث، وحجة الفريقين في الأمر التعريف بآل، مع الاختلاف في التأويل، فعيسى بن عمر وتابعوه حاكمون بالرد إلى الأصل تعريفاً، والخليل وأصحابه على "يا حارث" لعدم اجتماع آل مع (ياء) النداء.

ويراه بعضهم على المشيئة نصباً ورفعاً، كقول الشاعر:

ألا يا زيد والضحّاك سيرا
فقد جاوزتما خمر الطّريق

والواقع اللغوي لهذا عند العرب رفع في كثرته، وقَلَّ فيه النصب وإن كان عودةً إلى الأصل، وحكم الخليل في مثله بالرفع؛ لأنّه محمول على تكرار العامل فكأنه (يا حارث) بلا (ال). ورأى المبرد أنّ كلّاً منهما حسنٌ، غير أنّه اختار النصب أخذاً بقراءة الجمهور، وحكمه في البديل والنسق خيار بين الوجهين^(١٥٣) والقراءتان كلتاها حجة في الوجهين، وفي واقع العربية ما ينصر كلّاً من الفريقين.

أما القول الأخير فهو للكسائي ويُخرّجُ نصبها بالعطف على (فضلاً) في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً﴾ (سبأ: ١٠)، ولأنّه عطفه على معنى فلا بُدَّ له من المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، فاجتبي معنى من مضمون الآية هو التسبيح، وجعله مضافاً محذوفاً قام مقامه المضاف إليه، وقد قدّره على "وتسبيح الطير"، وقد أجاز الزمخشري^(١٥٤)، وفيه تكلف، وفي غيرهما غنى عنهما، هما:

الأول: تكلف الأخذ بالمعنى لعطف مصدر على مصدر.

الثاني: تكلف حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

هذا.. مع أنّ هنالك فصلاً بجملتين بين طرفي العطف، وإجازة الزمخشري له لأنه ممّن يجيزون العطف بأكثر من جملة^(١٥٥).

أمّا قراءة الرفع ففيها ثلاثة أوجه، وجهان قال بهما الفرّاء، وهما: عدّه الطير معطوفة على لفظ الجبال، قال: ((وقد يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله))^(١٥٦)، وهو في هذه الحالة معطوف عطف لفظ على الجبال، وقد تبعه الطبري، وأبو القاسم الزجاجي (ت ٥٣٣٧هـ)، والنحاس، وغيرهم^(١٥٧)، والحمل على اللفظ وجه من وجوه الإعراب^(١٥٨)، وهذا خلاف ما خرّجه عيسى وآخرون بالنصب على الموقع، وعدّها الخليل وجهين، الرفع قياس والنصب رداً إلى الأصل، ولكن لغة الرفع أكثر^(١٥٩)، وهي متفقة مع تخريج الفرّاء.

وللفرّاء تخريج آخر مفاده أنه: ((لا يجوز رفعه على: أوبّي أنتِ والطير))^(١٦٠)، والعطف على الضمير المرفوع جائز؛ لأنه قد حسنه الفصل بالظرف لذلك صار العطف سائغاً مقبولاً، والبصريون والكوفيون متفقون في أمثال هذا، مختلفون فيما لم يؤكد أو يفصل عن متبوعه، البصريون يمنعون والكوفيون يجيزون مطلقاً^(١٦١)، وقد تبع الفرّاء في هذا الزجاج والنحاس ومكي وابن برّهان وآخرون^(١٦٢).

أمّا الزجاج فله تخريج يختلف فيه مع سابقه، قال: ويجوز أن يكون مرفوعاً على البدل، المعنى: يا جبال ويا أيها الطير أوبّي معه^(١٦٣)، وهو قد تكلف أمرين هما:-
الأول: التقدير عنده تقديران أحدهما بمؤول.

الثاني: حكمه بالبدل وصوابه نعت لأيّ^(١٦٤).

وربّما يكون ذهابه إلى البدل لما في اللفظين من الجمود، فالجوامد أكثر إبدالاً من المشتقات...
وذهب العكبري مذهباً آخر، فقد حمل رفع الطير على الابتداء وقدّر له خبراً على (كذلك) ووافقه أبو حيان والسّمين مقدرين الخبر على (تؤوب)^(١٦٥)، ويرده أمران هما:-

الأول: السياق سياق نداء والأسلوب إنشائيّ.

الثاني: عدم مراعاة التناسب بين المتعاطفين^(١٦٦).

يظهر لنا ممّا تقدم أنّ المبرد قد استحسّن كلا القراءتين في اللفظة، إلّا أنّه مال إلى الأخذ بقراءة الجمهور (النصب) مخالفاً الخليل وسيبويه في ذلك.

ملحق بآراء الخليل في كتاب المقتضب:

١ — قال المبرد: في هذا باب التصغير وشرح ابوابه ومذاهبه: ((زعم المازني عن الأصمعي أنّه قال: قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: وضعت التصغير على ثلاثة أبنية: على

فلس، ودرهم، ودينار؛ وذلك أن كل تصغير لا يخرج عن مثال: فليس، وذرئهم، ودينير، فإن كانت في آخره زائدة لم يعتد بها، وصغر على أحد هذه الأمثلة ثم جيء بالزوائد مسلمة بعد الفراغ من هذا التصغير)). (المقتضب: ٢/٢٣٤)).

٢ — ذكر المبرد ((أن)) ((أن)) قرئت مفتوحة في قوله تعالى: ((وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً)) على تقدير: ولأن، كذا قال الخليل)). (المقتضب: ٢/٣٤٦) — (٣٧٤).

٣ — معاني (إمّا)

((وزعم الخليل أن الفصل بين (إمّا) و(أو) أنك إذا قلت: ضربت زيداً أو عمراً، فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع، ثم حدث الشك بأو.

فإذا قلت: ضربت إمّا زيداً فقد بنيت كلامك على الشك وزعم أن (إمّا) هذه إمّا هي (إن) ضُمَّت إليها (ما) لهذا المعنى، ولا يجوز حذف (ما) منها إلا أن يضطر إلى ذلك شاعر، فإن اضطر جاز الحذف؛ لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها، قال: لقد كذبتك نفسها فاكذبها فإن جزعا وإن إجمال صير

فهذا لا يكون إلا على إمّا)). (المقتضب: ٣/٢٨)).

٤ — الحديث عن المحذوف في الثنائي:

((ومذهب الخليل على ما تقدم من قولنا حيث ذكرنا (بدا) وقوله فيها: يدوي فيمن رد، وغدوي في غد فيمن رد)). (المقتضب: ٣/١٥٦)).

٥ — باب الحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود:

((ومن ذلك قوله تعالى: " انتهوا خيراً لكم"، زعم الخليل أنه لمّا قال: "انتهوا"، علم أنه يدفعهم عن أمر ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه، فكان التقدير: اتنوا خيراً لكم. وقد قال قوم: إمّا هو على قوله: يكن خيراً لكم. وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمّر الجواب ولا دليل عليه وإذا أضمر (ابتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلاً منه، وكذلك انته يا فلان أمراً قاصداً، وقد مرّ من ذكر المضمرات ما يغني عن إعادته)). (المقتضب: ٣/٢٨٣)).

٦ — من مسائل (أم):

((وكان الخليل يجيز: لأضربته أذهب أم مكث. يريد: لأضربنه أي ذلك كان، وإنما عبارة الألف و(أم) بـ(أي) فحيث صلحت (أي) صلحتا وكان يجيز على هذا: كلُّ حق لها سميناه أم لم نسمه، على معنى قوله: أي ذلك كان، والوجه في هذا (أو) وتفسيره في بابها إن شاء الله)). (المقتضب: ٣/٣٠٠)).

٧— استدل المبرد برأي الخليل في عدم صرف ما كان على وزن (فعلان) (فعلى) ((وزعم الخليل أن الدليل على ذلك: أن كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما تلحقه على لفظه إلبا ما كان مضارعاً لتأنيث أو بدلا في أن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على ما كان بمنزلته، ألا ترى أنك لا تقول: حمراء ولا صفراء، فذلك لا تقول غضبانه ولا سكرانه وإنما تقول: غضبي وسكري)) ((المقتضب: ٣/٣٣٥)).

٨— ذكر المبرد أن اشتقاق فعل التعجب مِمَّا زاد على ثلاثة أحرف لا يجوز، وكذلك من الألوان والعيوب، وقد علل لهذا بقوله: وإنما امتنع لشيئين: أحدهما: أن أصل فعله أن يكون أفعلاً وأفعالاً، نحو أحمر وأحمرًا ودخول الهمزة على هذا محال، والقول الآخر قول الخليل: وهو أن هذا شيء ثبت واستقر فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان، فهو وإن كان مشتقاً من الفعل بمنزلة اليد، والرجل لا تقوله، كما لا تقول: ما أيداه، ولا ما أرجله، وإنما أقول: ما اشدَّ يده، فعلى هذا: ما اشدَّ حرته، وما اشدَّ عوره وكذلك جميع بابها. ((المقتضب: ٤/١٨١— ١٨٢)).

٩— تتوين المنادى:

وأما قول الصلتان: أيا شاعراً لا شاعرَ اليوم مثله جريرونكن في كليبٍ تواضع فكان الخليل يزعم أن هذا ليس نداء من أجل المعنى؛ وذلك أنه لو ناداه كان قد نادى منكوراً، وكان كل من أجابه مِمَّنْ له هذا الاسم فهو الذي نادى، كقولك: إذا جاء رجل فأعلمني، فإنما أخبرته بأن يعلمك إذا جاء واحد مِمَّنْ له هذه البنية .

قال: فكيف يكون نكرة وهو يقصد إلى واحد بعينه، فبفضله، ولكن مجازه أنه قال: (يا) فنبيه، ثم قال: عليكم شاعراً لا شاعرَ اليوم مثله، وفيه معنى التعجب كأنه قال: حسبك به شاعراً؛ لما فيه من المعنى واللفظ على ما شرحت لك. ((المقتضب: ٤/٢١٥)).

١٠— وكذلك لو قلت: مررت بغلام زيد العاقلين تريد أن تتعت الغلام وزيداً لم يجز؛ لأنَّ زيداً من تمام اسم الغلام، وهذا قول الخليل ولا يجوز غيره. ((المقتضب: ٤/٣١٥)).

١١— الكلام عن (لا) إذا دخلها الف الاستفهام أو معنى التمني :

قال المبرد: ((فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلبا المازني وحده، نقول: ألا ماء أشربه، ألا ماءً وعسلاً، تتون عسلاً، كما كان في قولك: لا رجل وغلاماً في الدار)) ((المقتضب: ٤/٢٨٣)).

١٢— يقول المبرد: ((فإن سميت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن فإن فيه اختلافاً: فأماً سيبويه والخليل والأخفش والمازني، فيرون صرفه لا يجوز..... وأماً عيسى بن عمر، ويونس

بن حبيب، وأبو عمر الجرمي... رأوا صرفه جائزاً...)). (المقتضب: ٣/٣٥١) ———
 ((٣٥٢)).

١٣ — ذكر المبرّد ((أنّ الكلمات على وزن (أفعل) في الكلام يكون نعتاً فغير مصروف، وإن كان اسماً انصرف... وهذا قول الخليل وسيبويه، وأمّا المازني فقد أجاز صرفه...)). (المقتضب: ٣/٣٨٤).

النتائج

أمّا النتائج التي توصل إليها البحث فيمكن ذكرها على النحو الآتي:

- ١- يعد كتاب المقتضب من أقدم كتب النحو والصرف التي وصلت إلينا بعد كتاب إمام النحويين سيبويه، فهو كتاب عظيم الشأن، جليل القدر، اكتسب تلك الصفتين من جلاله وعظم شأن صاحبه في الدراسات النحوية والصرفية.
- ٢- الخليل والمبرّد لهما شأن كبير في مجال الدراسات اللغوية ولاسيما النحوية منها، فالأول يعد رأس المدرسة البصرية، والثاني هو خاتمة المحققين وآخر من ختمت به هذه المدرسة النحوية.
- ٣- بلغ مجموع النقل عن الخليل من المبرّد في كتابه المقتضب أربعين موضعاً، تمت فيها الإشارة إلى اسم الخليل بصورة مباشرة.
- ٤- كانت أغلب المنقولات من المبرّد عن الخليل في كتابه المقتضب تتصل بالقضايا الصوتية والصرفية التي لها علاقة ببنية الكلمة.
- ٥- امتلك النحويون آنذاك الحرية التامة في إبداء آرائهم وملاحظاتهم في مسائل النحو المختلفة، ولم يكونوا مقيدين بالقواعد والأحكام التي استقاها السابقون من لغة العرب، وكانوا يغلطون من يشاؤون من النحويين، حتى لو كان النحوي عالماً بارزاً من أعلام النحو، وهذا ما ظهر واضحاً من موقف المبرّد من بعض آراء الخليل اللغوية والنحوية.
- ٦- كان الخليل يرى أن الأدوات النحوية العاملة في الأسماء أو الأفعال هي مركبة من أصليين أو أكثر في حين أن المبرّد كان يرى بساطة هذه الأدوات وعدم تركيبها.
- ٧- كان المبرّد في كثير من الآراء متبعاً لسيبويه، فيكرر ما قاله، مع تغيير طفيف لبعض العبارات، أو يتبع بعض النحويين الآخرين، كالأخفش، أو المازني، أو غيرهما.
- ٨ - أجاد المبرّد في عرض بعض المسائل والإلام بها، وناقش فيها الخليل، وبين خطأ ما وقع فيه الخليل بالحجج والبراهين.

هوامش البحث:

- (١) طبقات الشعراء لابن المعتز: ٩٦.
- (٢) طبقات فحول الشعراء: ٢٣/١.
- (٣) مقدمة ابن خلدون: ٧٠٩ - ٧١٠.
- (٤) ينظر: أخبار النحويين البصريين/٣٠، ومعجم الأدباء ٣/١٢٦٠، وغاية النهاية ١/٣٧٦-٣٧٧، وبغية الوعاة ٤٧٠/١.
- (٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين/٤٧، وغاية النهاية ١/٣٧٧.
- (٦) ينظر: معجم الأدباء ٣/١٢٦٣، وأنباه الرواة ١/٣٤٥، وبغية الوعاة ١/٤٧١.
- (٧) ينظر: معجم الأدباء ٣/١٢٦٢.
- (٨) ينظر: طبقات النحويين واللغويين/٤٨.
- (٩) ينظر: معجم الأدباء ٣/١٢٦٢.
- (١٠) ينظر: بغية الوعاة ١/٤٧٠.
- (١١) ينظر: بغية الوعاة ١/٤٧٠.
- (١٢) ينظر: معجم الأدباء ٣/١٢٦٢.
- (١٣) ينظر: معجم الأدباء ٣/١٢٧١، وإنباه الرواة ١/٣٤٦.
- (١٤) ينظر: معجم الأدباء ٣/١٢٧١، وبغية الوعاة ١/٤٧٠.
- (١٥) ينظر: الفهرست مج ١/ج ١/١٦٩، معجم الأدباء ٦/٢٦٧٨، وإنباه الرواة ٣/٢٤١، وبغية الوعاة ١/٢٣١.
- (١٦) وفيات الأعيان ٤/٣٢١.
- (١٧) معجم الأدباء ٦/٢٦٧٩.
- (١٨) طبقات النحويين واللغويين: ١١٠، أخبار النحويين البصريين: ٨٠، وإنباه الرواة ٣/٢٥١، وبغية الوعاة ٢٧١/١.
- (١٩) ينظر نزهة الألباء: ١٦٤.
- (٢٠) الفهرست: مج ١/ج ١/١٧٠.
- (٢١) ينظر: إنباه الرواة ٣/٢٤٣-٢٤٤.
- (٢٢) ينظر: إنباه الرواة ٣/٢٤٩-٢٥٠.
- (٢٣) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٦٧٩، وبغية الوعاة ١/٢٣١.
- (٢٤) ينظر معجم الأدباء ٦/٢٦٧٩، وبغية الوعاة ١/٢٣١.
- (٢٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ١٠١.
- (٢٦) نزهة الألباء / ١٦٥-١٦٦.
- (٢٧) طبقات النحويين واللغويين: ١٠١.
- (٢٨) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

- (٢٩) معجم الأدباء ٢٦٨٢/٦.
- (٣٠) ينظر: نزهة الألباء ١٦٤، ومعجة الأدباء ٢٦٧٩/٦.
- (٣١) إنباه الرواة ٢٤٧/٣.
- (٣٢) ينظر: مقدمة تحقيق المقتضب ٥٨/١-٧٠، ومقدمة تحقيق التعازي والمراثي/ن، والمبرّد سيرته ومؤلفاته/١٤٧-٣٠٦، وآراء المبرّد في نظر ابن مالك ٢٧/١-٣٠ (أطروحة دكتوراه).
- (٣٣) ينظر: نزهة الألباء/١٧٣، ومعجم الأدباء ٢٦٨٣/٦، وبغية الوعاة ٢٣٣/١.
- (٣٤) ينظر: نزهة الألباء/١٧٣، ومعجم الأدباء ٢٦٨٣/٦.
- (٣٥) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨٣/٦.
- (٣٦) ينظر: إنباه الرواة ٢٥١/٣.
- (٣٧) ينظر: معجم الأدباء ٢٦٨٣/٦.
- (٣٨) ينظر: الكتاب "طبعة بولاق": ٦١/٢ — ٦٤.
- (٣٩) المقتضب: ٣٢/١.
- (٤٠) القارعة: ١٠.
- (٤١) المقتضب: ٣٢/١ — ٣٣، وينظر: الكتاب "طبعة بولاق": ٦١/٢ — ٦٤.
- (٤٢) ينظر: المنصف: ٩٩/١، ورسنعة الإعراب: ٦٢/١، وشرح المفصل: ٤٣/٩، وارتشاف الضرب: ٩٤/١، وشرح الأسموني: ١٠٥/٣.
- (٤٣) المنصف: ٩٩/١.
- (٤٤) ارتشاف الضرب: ٩٤/١.
- (٤٥) الأصول في النحو: ١٨٠/٣.
- (٤٦) سر صناعة الإعراب: ٦٢/١.
- (٤٧) الكتاب "طبعة هارون": ٢٣٦/٤.
- (٤٨) المقتضب: ٣٢/١.
- (٤٩) ارتشاف الضرب: ١٠٧/١.
- (٥٠) المنصف: ٩/١.
- (٥١) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ١٦١/٤-١٦٢.
- (٥٢) أي: امرأة تركل في مشيتها، ينظر: لسان العرب مادة (ركل) ٣٥١/١١.
- (٥٣) أي: الأكل، ينظر: لسان العرب مادة (هبلع) ٤٣٦/٨.
- (٥٤) أي: الطويل الممشوق، ينظر: لسان العرب مادة (هجرع) ٤٣٧/٨.
- (٥٥) أي: المبتلع، والأكل، والطويل، ينظر: لسان العرب مادة (هلقم) ٧٣٧/١٢.
- (٥٦) ينظر: المبدع: ١٢٢.
- (٥٧) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٥٤١/٣، ٥٤٥، ومعاني القرآن للأخفش: ٤١/١، ٤٥، ٩٩، ١٠٢، والمقتضب: ٢٩٤-٢٩٥، ورسنعة الإعراب: ٩٦/١، ١١١، ٢١/٢، ١٠٢، ١١٨.

- (٥٨) الشافية: ٩٢.
- (٥٩) الكتاب "طبعة هارون" ٣/٥٤٨، وينظر: المقتضب: ١/٢٩٥، والأصول في النحو: ٢/٤٠٤.
- (٦٠) ينظر: من كتب القراءات السبعة: ١٣٨، والتبصرة في القراءات: ٧٢، والكشف: ١/٧٤، ومنكتب النحو: الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٤٨، والمقتضب: ١/٢٩٥، والأصول في النحو: ٢/٤٠٤، والتكملة: ٢٢٠.
- (٦١) الكتاب "طبعة هارون": ٤/٤٤٣.
- (٦٢) ينظر: المقتضب: ١/٢٩٥.
- (٦٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٤٠٤.
- (٦٤) وممن ذهب إلى جواز تحقيقهما الرماني، ينظر: هامش التعليق: ٤/٤٩، والإرتشاف: ٢/٧٣٠.
- (٦٥) محمد: ١٨.
- (٦٦) مريم: ٧.
- (٦٧) الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٤٩، وينظر: المقتضب: ١/٢٩٥، والتكملة: ٢٢٠.
- (٦٨) ينظر: السبعة: ١٤٠.
- (٦٩) ينظر: التيسير: ٣٤، والنشر في القراءات العشر: ١/٣٨٨.
- (٧٠) محمد: ١٨.
- (٧١) مريم: ٧.
- (٧٢) الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٤٩، وينظر: المقتضب: ١/٢٩٥، والأصول في النحو: ٢/٤٠٤.
- (٧٣) الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٥٠.
- (٧٤) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٤٩، والمقتضب: ١/٢٩٥، والكشف: ١/٧٤، وشرح الشافية: ٣/٦٥.
- (٧٥) الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٤٩-٥٥٠.
- (٧٦) الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٥٢.
- (٧٧) المقتضب: ١/٢٩٥-٢٩٦.
- (٧٨) ينظر: المقتضب: ١/٨٠، ٨٥، ٢٥٣، وسر صناعة الإعراب: ١/٢٣٥، وشرح المفصل: ٩/١٧.
- (٧٩) شرح الأتموزج في النحو للأردبلي: ٢٠٩.
- (٨٠) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٣/٣٢٤-٣٢٥.
- (٨١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٥٠، ٢١٣.
- (٨٢) ينظر: همع الهوامع: ١/٢٧١.
- (٨٣) الجنى الداني: ١٩٣.
- (٨٤) الأشباه والنظائر: ٣/٥٦.
- (٨٥) ينظر: المقتضب: ١/٢٢١، ٢/٩٠، ٩١، ٩٤.
- (٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٢١.
- (٨٧) المقتضب: ١/٢٢١.
- (٨٨) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٤/٢٢٠، والمقتضب: ٢/٦، وشرح اللمع لابن برهان: ٢/٣٤١.

- (٨٩) العين: ٣٥٠/٨، و ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٥/٣.
- (٩٠) الكتاب "طبعة هارون": ٤٠٧/١.
- (٩١) ينظر: المقتضب: ٨/٢، والأصول في النحو: ١٤٧/٢، ومنتور الفوائد: ٤٣.
- (٩٢) المقتضب: ٨/٢.
- (٩٣) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥٠/٢ — ١٠٥١.
- (٩٤) الكتاب "طبعة هارون": ٣٠٦/٢.
- (٩٥) الكتاب "طبعة هارون": ٣٠٢/١.
- (٩٦) المقتصد في شرح الإيضاح: ١٠٥٠/٢.
- (٩٧) سر صناعة الإعراب: ٣٠٥/١ — ٣٠٦.
- (٩٨) شرح المفصل: ١١٢/٨.
- (٩٩) رصف المباني: ٢٨٥.
- (١٠٠) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٤ — ٢٨٥، ومغني اللبيب: ٢٨٤/١.
- (١٠١) ينظر: التطور النحوي: ١٦٩.
- (١٠٢) التطور النحوي: ١٧٩.
- (١٠٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٦.
- (١٠٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٧.
- (١٠٥) ارتشاف الضرب: ١٦٥٠/٤.
- (١٠٦) المساعد: ٧٣/٣.
- (١٠٧) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥٠/٤.
- (١٠٨) الكتاب "طبعة هارون": ١٣/٢.
- (١٠٩) ينظر: المساعد: ٧٣/٣، والنحو الوافي: ٣٠٨/٤.
- (١١٠) الكتاب "طبعة هارون": ٤١٢/١.
- (١١١) ينظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية: ٥٠ (أطروحة دكتوراه).
- (١١٢) المقتضب: ٨-٧/٢.
- (١١٣) الرمانى النحوي: ٣٠٧.
- (١١٤) الكتاب "طبعة هارون": ٤١٢/١.
- (١١٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥٠/٤، والمساعد: ٧٤/٣، والخليل بن أحمد: ٢٠٥-٢٠٦.
- (١١٦) المقتضب: ٦/٢.
- (١١٧) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٤١٢/١.
- (١١٨) الإيضاح في شرح المفصل ١٣/٢.
- (١١٩) العين ١٩٢/٨.
- (١٢٠) ينظر: الكتاب "طبعة هارون":

- (١٢١) ينظر: المقرب: ٣٠٠ — ٣٠٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٥٢، والجنى الداني: ٥٥٠.
- (١٢٢) ينظر: الجنى الداني: ٥٥١، ومغني اللبيب: ١/٣٣٠.
- (١٢٣) ينظر: المقتضب: ٢/٤٦، وكشف المشكل في النحو: ١/٦٠٠، والجنى الداني: ٥٥٠.
- (١٢٤) الكتاب "طبعة هارون": ٣/٥٩ — ٦٠.
- (١٢٥) المقتضب: ٢/٤٧.
- (١٢٦) المصدر نفسه: ٣/٦٠.
- (١٢٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٨، والجنى الداني: ٥٥٢، وهمع الهوامع ٣/٣١٦.
- (١٢٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٨، والجنى الداني: ٥٥٢.
- (١٢٩) مغني اللبيب: ١/٣٣١.
- (١٣٠) المركبات في العربية: ٧٧.
- (١٣١) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٢/٢٨٣.
- (١٣٢) المقتضب ٤/٣٦٦.
- (١٣٣) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (١٣٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢/٢٤٥.
- (١٣٥) ينظر: الأزهية: ٢٣٦.
- (١٣٦) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢/٢٤٥.
- (١٣٧) ينظر: الأصول في النحو: ١/٤٦٦.
- (١٣٨) ينظر: اللباب: ٢/١٨٦ — ١٨٧.
- (١٣٩) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (١٤٠) علل النحو: ٢٢٨.
- (١٤١) المقتضب: ٤/٣١.
- (١٤٢) شرح المفصل: ٢/١٠٦.
- (١٤٣) شرح جمل الزجاجي: ٢/٢٧٢.
- (١٤٤) مغني اللبيب: ١/٢٦٣.
- (١٤٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/١٠٦.
- (١٤٦) ينظر: مخالفة المبرّد للبصريين: ((رسالة ماجستير)).
- (١٤٧) المقتضب: ٤/٢١٢.
- (١٤٨) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ١/٣٠٥، الكشاف: ٣/٥٧١، البحر المحيط: ٧/٢٥٣، النشر: ٢/٣٤٩.
- (١٤٩) ينظر: جامع البيان: ٢٢/٦٦، معاني القرآن وإعراب اللزجاج: ٤/٢٤٣، وإعراب القرآن النحاس: ٢/٦٥٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٢٥٣، ٢٧٨، والتبيان للعكبري: ٢/٩٢٣، والبحر المحيط: ٧/٢٥٣، والدر المصون: ٩/١٥٩، قال الطبري: ((وفي نصب = الطير... ما قاله ابن زيد من ان الطير نوديت كما نوديت الجبال، فتكون

- منسوبة من اجل انها معطوفة على مرفوع بما لا يحسن اعادة رافعة عليه، فيكون كالمصدر عن جهته))، جامع البيان: ٦٦/٢٢.
- (١٥٠) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٥٥/٢، والكشاف: ٥٧١/٣.
- (١٥١) طبقات النحويين واللغويين الزبيدي: ٣٦.
- (١٥٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.
- (١٥٣) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٣٠٥/١، ومعاني القرآن للفراء: ٣٥٥/٢، والمقتضب: ٢١٢/٤-٢١٣، وإعراب القرآن النحاس: ٦٥٨/٢، البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري: ٢٧٥/٢، والدر المصون: ١٥٩/٩.
- (١٥٤) ينظر: إعراب القرآن النحاس: ٦٥٨/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٥٨٣/٢، والكشاف: ٥٧١/٣، والبحر المحيط: ٢٥٣/٧.
- (١٥٥) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٤/٢.
- (١٥٦) معاني القرآن للفراء: ٣٥٥/٢.
- (١٥٧) ينظر: جامع البيان: ٦٦/٢٢، والجمل في النحو للزجاجي: ١٥٢ البحر المحيط: ٢٥٣/٧، الدر المصون: ١٥٩/٩.
- (١٥٨) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٣٠٤/١، ٣٠٥، والمقتضب: ١٢١/٤-١٢٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣٥٥/٢، والانصاف: م(٢٣) ١٨٥/١.
- (١٥٩) ينظر: الكتاب "طبعة هارون": ٣٠٥/١.
- (١٦٠) معاني القرآن للفراء: ٣٥٥/٢.
- (١٦١) ينظر: الانصاف: م(٦٦) ٤٧٤/٢.
- (١٦٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٣/٤، وإعراب القرآن النحاس: ٦٥٨/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٥٨٣/٢، والتبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، البحر المحيط: ٢٥٣/٧.
- (١٦٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢٤٣/٤.
- (١٦٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٦/١، وشرح ابن عقيل: ٢٦٨/٢-٢٦٩.
- (١٦٥) ينظر: التبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، والبحر المحيط: ٢٥٣/٧، والدر المصون: ١٦٠/٩.
- (١٦٦) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٦/٢، وإعراب الجمل: ٢٨١.

المصادر والمراجع

- ١- أخبار النحويين البصريين: للقاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت(٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.
- ٢- آراء المبرد النحوية في نظر ابن مالك: رشيد عبد الله علي خنفور، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الاندلسي ت(٧٤٥هـ) تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤١٨-١٩٩٨م.
- ٤- الأزهية في علم الحروف: لعلي بن محمد النحوي الهروي ت(٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٠هـ/١٩٨٢م.
- ٥- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي ت(٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- ٦- إعراب الجمل وأشبه الجمل: دكتور فخرالدين قباوة، دار القلم العربي، دمشق - سوريا.
- ٧- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن اسماعيل النحاس ت(٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة: للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ت(٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
- ٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ت(٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- ١٠- الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي ت(٣٧٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط١، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- ١١- الإيضاح في شرح المفصل: لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ت(٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العلي، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ١٩٨٢.

- ١٢- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ١٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، الكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ١٤- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٨٩هـ - ١٣٩٠هـ / ١٩٦٩م - ١٩٧٠م.
- ١٥- التبصرة في القراءات: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط ١، دار الفكر، دمشق - سوريا، ١٤٠٢هـ.
- ١٦- التبيان في إعراب القرآن: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: الأستاذ إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٨٠هـ / ١٩٦١م.
- ١٧- التطور النحوي للغة العربية: برجستراسر، تصحيح: د. رمضان عبدالتواب، نشر مكتبة الخانجي ودار الرفاعي في الرياض، ١٩٨٢م.
- ١٨- التعازي والمراثي: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت (٢٨٦هـ)، حققه وقدم له: محمد الديباجي، ط ٢، دار صادر، بيروت - لبنان، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ١٩- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط ١، مطابع الحسني، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.
- ٢٠- التكملة: لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- ٢١- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: أ.د. حاتم صالح الضامن، ط ١، مكتبة الصحابة، الإمارات - الشارقة، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- ٢٢- جامعالبيانعتأويالآلقرآنالمعروفبـ"تفسير الطبري": لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
- ٢٣- الجمل في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج (ت ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، دار الأمل، إربد - الأردن، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- ٢٤- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. طه محسن، دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.
- ٢٥- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه: د. مهدي المخزومي، ط ٢، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ١٤٠٩- ١٩٨٦م.
- ٢٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للإمام أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٢٧- دروس في علم الصرف: دكتور علي جابر المنصوري، طبع في دار الكتب، جامعة الموصل، العراق.
- ٢٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني: لأحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: أ.د. أحمد محمد الخراط، ط ٤، دار القلم، دمشق- سوريا، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ٢٩- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د. مازن المبارك، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، ١٩٦٣.
- ٣٠- السبعة في القراءات: لأبي بكر أحمد بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠م.
- ٣١- سر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط ١، دار القلم، دمشق- سوريا، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٣٢- الشافية في علم التصريف: لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط ١، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، ١٤١٥هـ.
- ٣٤- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح، دار الكتب، جامعة الموصل- العراق، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ٣٥- شرح الرّضي على كافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، ط ١، عالم الكتب، القاهرة- مصر، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

- ٣٦- شرح شافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ٥١٤٠٢.
- ٣٧- شرح اللمع: لأبي القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، ط ١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٣٨- شرح المفصل: للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، إدارة المطبعة المنيرية — بمصر.
- ٣٩- طبقات الشعراء: لعبد الله بن المعتز (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، ط ٣، دار المعارف، بمصر، ١٩٧٦م.
- ٤٠- طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، د.ت.
- ٤١- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٧٣م.
- ٤٢- علل النحو: لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، دار الحكمة، بغداد - العراق، د.ت.
- ٤٣- العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد — العراق، ١٩٨٠ - ١٩٨٥م.
- ٤٤- غاية النهاية في طبقات القراء: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري ت (٨٣٣هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٤٥- الفهرست: لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت ٣٨٠هـ)، تحقيق: الدكتور أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- ٤٦- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، ط ٢، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان.
- ٤٧- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٥هـ - ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٦م - ١٩٦٨م.

- ٤٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.
- ٤٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ٥٠- كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليماني (ت ٥٩١هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد- العراق، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٥١- اللباب في علل البناء والإعراب: لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، دمشق- سوريا، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٥٢- لسان العرب: لابن منظور (ت ٧١١هـ)، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٥٣- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، أطروحة دكتوراه، إعداد: زهير عبد المحسن سلطان، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٥٤- المبرد سيرته ومؤلفاته: د. خديجة الحديثي، ط١، دار الشؤون الثقافية بغداد - العراق، ١٩٩٠.
- ٥٥- محاضرات في علم الصرف: دكتور هاشم طه شلاش وآخرون، مطبعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق — بغداد.
- ٥٦- مخالفة المبرد (ت ٢٨٥هـ) للبرصيين في المقتضب: وفاء عبدالغفور جبار شهاب العزاوي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بغداد، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م.
- ٥٧- المركبات في العربية: الدكتورة خديجة الحمداني، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٨م.
- ٥٨- المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق — سوريا، ١٩٨٠-١٩٨٤.
- ٥٩- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- ٦٠- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٦١- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
- ٦٢- معجم الأدباء (ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي الرومي ت (٦٢٦هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- ٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، ود. محمد علي حمد الله، وراجعاه الأستاذ سعيد الأفغاني، ط ٥، مؤسسة الصادق، إيران - قم، د. ت.
- ٦٤- المقتصد في شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد - العراق، ١٩٨٢م.
- ٦٥- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.
- ٦٦- مقدمة ابن خلدون: لبعيد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، تحقيق: د. حامد أحمد الطاهر، ط ١، دار الفجر للتراث، القاهرة - مصر، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- ٦٧- المقرّب: لعلي بن عبد المؤمن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ١٩٨٦م.
- ٦٨- منثور الفوائد: للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- ٦٩- المنصف في شرك كتاب التصريف: لأبي الفتح عثمان بن جني ت (٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ١٩٥٤م.
- ٧٠- النحو الوافي: للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة - مصر.
- ٧١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن محمد ابن الأنباري ت (٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط ٣، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٢- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ت (٨٣٣هـ)، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ٧٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، شرح وتحقيق: أ. د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة - مصر، ١٤٢١ / ٢٠٠١م.
- ٧٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، ت (٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان.

Abstract

Al-Mubarad transfer from Al-Khaleel many opinions concerning the issues of language and grammatical prose in his book Al-Muqtadhab , we wanted in our present stand when these views, and the position of the Al-Mubarad of Al-Khaleel, and his opinion on issues that had borne him, but in order to reach this goal the search section on the three sections Head , are :

The first inquiry: The titled: ((definition of Al-Khaleel and Al-Mubarad)), this inquiry has included two sub- inquiry: First, the definition of Al-Khaleel bin Ahmed Farahidi second sub- inquiry: The definition entitled Abu Abbas Al-Mubarad

The second inquiry was titled: ((questions and issues of language, between Al-Khaleel and Al-Mubarad)), which included two sub- inquiry, the first sub- inquiry was entitled: ((letters in pronunciation and build the floor between Al-Khaleel and Al-Mubarad)), we have dealt with in this sub- inquiry: the question of pronunciation voice crafts its noun, and characters from the increase, and Hamza, and *al* .

The second sub- inquiry was entitled: ((issues relating to deletion of Al-Khaleel and Al-Mubarad)), we have dealt with in this sub- inquiry: the issue of deleting waw and yaa' after the conscience of the singular masculine, and delete thousandths of a (stay) or (dismissal) to the confluence of dwell, and Alaalal and Alaqlab of sound , and the exchange of spatial Alaqlab sounds .

The third section, was titled: ((questions and issues grammatical between Al-Khaleel and Al-Mubarad)), which included two sub- inquiry: first, we have dealt with it: tools grammatical between simplicity and complexity, and we dealt with the three tools, is: *laan*, and *athan*, *Mahma*, and the second sub- inquiry dealt with issues relating to the name of precluding not genre if flexed or a total, and factor monument after monument tools in the present tense ... etc ..